|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2016 جنيف، 25 مايو - 2 يونيو 2016** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 8** | **الوثيقة C16/40-A** |
|  | **20 مايو 2016** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام | |
| المراجعة الخارجية للحسابات | |
|  | |

|  |
| --- |
| ملخص  يتناول تقرير المراجع الخارجي للحسابات مراجعة البيانات المالية لعام 2015.  الإجراء المطلوب  يدعى المجلس إلى النظر في تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2015 **والموافقة** على الحسابات في صيغتها المراجعة.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  المراجع  [*اللوائح المالية (طبعة 2010)*](http://www.itu.int/council/finregs/Regl_Fin_10e.pdf)*: المادة 28 والصلاحيات الإضافية* |

  
Corte dei conti

**تقرير المراجع الخارجي للحسابات  
  
  
  
الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)  
  
  
مراجعة البيانات المالية لعام 2015**

**17 مايو 2016**

**جدول المحتويات**

الصفحة

[مقدمة 5](#_Toc452157740)

[شهادة المراجعة 7](#_Toc452157741)

[بنية البيانات المحاسبية 9](#_Toc452157742)

[بيان الوضع المالي لعام 2015 9](#_Toc452157743)

[الأصول 9](#_Toc452157744)

[الأصول الجارية 9](#_Toc452157745)

[التدفقات النقدية وما يعادلها 9](#_Toc452157746)

[*تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف* 10](#_Toc452157747)

[الاستثمارات 10](#_Toc452157748)

[المستحقات 10](#_Toc452157749)

[المستحقات الجارية الأخرى 10](#_Toc452157750)

[المخزونات 11](#_Toc452157751)

[الأصول غير الجارية 11](#_Toc452157752)

[الأصول المادية 11](#_Toc452157753)

[*ضرورة تعزيز دقة سجل الأصول* 12](#_Toc452157754)

[*ضرورة مراجعة معاملات الاستهلاك* 12](#_Toc452157755)

[*ضرورة التقدم في تنفيذ "إدارة الأصول الثابتة"* 13](#_Toc452157756)

[*شطب الأصول* 13](#_Toc452157757)

[الأصول غير المادية 14](#_Toc452157758)

[الخصوم 14](#_Toc452157759)

[الخصوم الجارية 14](#_Toc452157760)

[الموردون والدائنون الآخرون 14](#_Toc452157761)

[الإيرادات المؤجلة 14](#_Toc452157762)

[الأرصدة الاحتياطية 15](#_Toc452157763)

[القروض والديون المالية 15](#_Toc452157764)

[الخصوم الجارية الأخرى 15](#_Toc452157765)

[الخصوم غير الجارية 15](#_Toc452157766)

[ملخص مزايا الموظفين 15](#_Toc452157767)

[مزايا الموظفين طويلة الأجل 16](#_Toc452157768)

[مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 16](#_Toc452157769)

[مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) 16](#_Toc452157770)

[تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول 17](#_Toc452157771)

[*الانتقال إلى خطة التأمين الصحي الجماعي (CMIP). لا يعكس معدل الخصم تماماً المعيار IPSAS 25* 17](#_Toc452157772)

[ضرورة إجراء دراسة إكتوارية كاملة 18](#_Toc452157773)

[الخصوم والقيمة السالبة لصافي الأصول: المقارنة داخل منظومة الأمم المتحدة غير ممكنة 18](#_Toc452157774)

[عجز التمويل بالاتحاد في المستقبل: تحديد "الأدوات" الممكنة لخفضه 19](#_Toc452157775)

[الانفصال عن صندوق التأمين الصحي للموظفين (SHIF): التباينات عند التطبيق 19](#_Toc452157776)

[مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد) 20](#_Toc452157777)

[صافي الأصول 20](#_Toc452157778)

[بيان الأداء المالي لعام 2015 20](#_Toc452157779)

[الإيرادات والنفقات 20](#_Toc452157780)

[الموظفون 21](#_Toc452157781)

[بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 22](#_Toc452157782)

[جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 22](#_Toc452157783)

[مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2015 22](#_Toc452157784)

[صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد 22](#_Toc452157785)

[برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستئمانية 23](#_Toc452157786)

[الحضور الإقليمي 23](#_Toc452157787)

[الاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة للمكاتب الميدانية 24](#_Toc452157788)

[تقديم مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI) 24](#_Toc452157789)

[متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة 25](#_Toc452157790)

الملحق I - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة 26

الملحق II - متابعة الاقتراحات التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري 37

الملحق III - متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة 38

# مقدمة

يتحدد الأساس القانوني لمراجعة الحسابات التي قام بها مراجعو الحسابات الخارجيين في المادة 28 من اللوائح المالية (طبعة 2010) والصلاحيات الإضافية.

ويبلغ هذا التقرير المجلس بنتائج مراجعة الحسابات التي قمنا بها.

لقد نظرت عملية المراجعة في تقرير الإدارة المالية للاتحاد الدولي للاتصالات في 31 ديسمبر 2015 وفي حسابات الميزانية وفي اتساقها.

ويحكم الفترات المالية دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، *والقواعد المالية واللوائح المالية* للاتحاد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

وأجرينا مراجعة الحسابات للسنة المالية 2015 استناداً إلى معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)، وإلى نظام المعايير المحاسبية الدولية IPSAS، ووفقاً للصلاحيات الإضافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من اللوائح المالية للاتحاد.

لقد خططنا أنشطة العمل وفقاً لاستراتيجية مراجعتنا للتوصل إلى اقتناع معقول بأن البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية.

وقمنا بتقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات ذات الصلة التي وضعتها إدارة الاتحاد وقمنا بتقييم مدى كفاية عرض المعلومات في البيانات المالية.

وقمنا، على أساس العينة، باختبار عدد من المعاملات والوثائق ذات الصلة وحصلنا على ما يكفي من الأدلة الموثوقة فيما يتعلق بالحسابات والكشوف في البيانات المالية.

وهكذا، حصلنا من خلال المراجعة على أساس كافٍ للرأي الوارد أدناه.

وتم في أثناء عملية المراجعة توضيح جميع المسائل ومناقشتها مع الموظفين المسؤولين.

وعقد الفريق مناقشات منتظمة مع السيد الحسن با، رئيس إدارة الموارد المالية في الاتحاد، ومع عدد من الموظفين العاملين تحت إشرافه أو في الدوائر الأخرى، تبعاً للموضوع قيد النظر.

وقد قدّمت نتيجة مراجعة الحسابات في 12 مايو 2016.

وعملاً بالفقرة 9 من الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية فيما يتصل بتعليقات الأمين العام لإدراجها في هذا التقرير، أحاطنا الأمين العام علماً بواسطة زملائه أثناء المناقشة النهائية في 5 مايو 2016 بأنه سوف يرسل لنا تعليقاته. وقد وردت تلك التعليقات في 13 مايو 2016 وأدرجت على النحو الواجب في هذا التقرير.

لقد قمنا بمراجعة تقرير الإدارة المالية للاتحاد بشأن حسابات المنظمة فيما يتعلق بالنتائج المالية حتى 31 ديسمبر 2015، والتي قدمت امتثالاً للمادة 28 من *اللوائح المالية (طبعة 2010)*.

وقد أدرج في البيانات المالية ’خطاب بيان‘ يشير إلى حسابات السنة المالية 2015، وقعه الأمين العام ورئيس دائرة إدارة الموارد المالية، وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من وثائق المراجعة.

وعلاوةً على ذلك، تلقينا أيضاً بيان الرقابة الداخلية لعام 2015، الذي وقعه الأمين العام في 29 مارس 2016.

وقد أبرزنا نتائج نشاط المراجعة الذي قمنا به في شكل "توصيات" و"اقتراحات". ففي حين تندرج التوصيات ضمن عملية المتابعة التي يقوم بها فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، فإن الاقتراحات يضطلع بمتابعتها المراجع الخارجي للحسابات وحده. ولكن من حيث المبدأ، يمكن لمجلس الاتحاد أن يكلف الأمين العام، وربما بناءً على مشورة من اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، بتنفيذ "اقتراح" يراه ضرورياً.

كما قمنا بمراجعة حسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2015، طبقاً للفقرة 6 من *يقرر* من القرار 11 (غوادالاخارا، 2010).

ونودّ أن نشدد على دخول معايير تدقيق دولية مراجعة حيز النفاذ السنة القادمة تقتضي من مراجعي الحسابات الخارجيين الإفصاح عن معلومات معينة في شهادة المراجعة. وسيتناول خلال الاجتماع المقبل في ديسمبر 2016 فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة المسألة المذكورة أعلاه. وسنبلغ فريق الإدارة والمجلس بأي تغيير يطرأ على شهادة المراجعة.

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا لما لمسناه من حسن الاستقبال وجاهزية من جميع المسؤولين في الاتحاد الذين التمسنا منهم المعلومات والوثائق.

  
Corte dei conti

# شهادة المراجعة

تقرير مراجع الحسابات المستقل

لقد راجعنا البيانات المالية للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وهي تتألف من بيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي للسنة المنتهية وبيان التغيرات في صافي الأصول والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية وبيان التدفق النقدي وكذلك ملخص للسياسات المحاسبية الرئيسية وملاحظات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الأمين العام للاتحاد عن البيانات المالية

الأمين العام هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية وتقديمها بأمانة طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وعلاوة على ذلك، يكون الأمين العام مسؤولاً عن شفافية البيانات المالية وإمكانية الحصول عليها فضلاً عن إنشاء ورعاية نظام للرقابة الداخلية حسبما يراه ضرورياً لتمكين إعداد بيانات مالية لا تشوبها أي أخطاء مادية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أم عن خطأ.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي بشأن البيانات المالية للاتحاد بناءً على مراجعتنا. وقد أجرينا المراجعة طبقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI) واللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد. وتتطلب معايير ISSAI منا الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وتخطيط أعمال المراجعة وتنفيذها بما يضمن التأكد بقدر معقول من خلو البيانات المالية من أخطاء مادية.

تنطوي المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة عن المبالغ والكشوف الواردة في البيانات المالية. وتتوقف الإجراءات المختارة على حكم مراجع الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن احتيال أم عن خطأ. وعند إجراء تقييم المخاطر هذا، يراعي المراجع الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض السليم من جانب الاتحاد للبيانات المالية من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف الراهنة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن كفاءة الرقابة الداخلية في الاتحاد.

وتتضمن المراجعة كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها الأمين العام وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

ولقد تأكدنا من أن البيانات المالية أعدت طبقاً للسياسات المحاسبية الموضوعة وأن هذه السياسات طبقت على أساس يتفق مع أساس الفترة المالية السابقة. كما تأكدنا، على أساس العينة، من امتثال المعاملات للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد.

ونحن نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لإبداء رأينا بالنسبة للمراجعة.

وطبقاً للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد (المادة 28) والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات (الملحق I بهذه اللوائح المالية والقواعد المالية)، أصدرنا تقريراً مفصلاً بشأن أعمال بالمراجعة التي قمنا بها للبيانات المالية للاتحاد لعام 2015.

أبرز الوقائع

يكشف بيان الوضع المالي عن نقص صافي الأصول (343,2– مليون فرنك سويسري) نتيجة في الأساس لأثر الالتزامات الإكتوارية المتعلقة بمزايا الموظفين على الأجل الطويل والمسجلة في بيان الوضع المالي بمبلغ 495,0 مليون فرنك سويسري. وترد في تقريرنا تفاصيل التحليل الذي قمنا به. وتقوم الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة، حيث أكدت لنا أنها ستقوم بمراقبة فعالية هذه التدابير.

رأي

في رأينا، تَعرض البيانات المالية للاتحاد لعام 2015 بصورة صادقة، في جميع النقاط الأساسية، الوضع المالي للاتحاد الدولي للاتصالات حتى 31 ديسمبر 2015، وأداءه المالي، والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS والقواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد.

روما، 17 مايو 2016

***رافائيل سكويتيري  
رئيس ديوان المحاسبة***

# بنية البيانات المحاسبية

1 تتضمن البيانات المالية للاتحاد التي أعدت وعرضت امتثالاً للمعيار IPSAS 1 العناصر التالية:

• بيان الوضع المالي - الرصيد في 31 ديسمبر 2015 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2014 والذي يبين الأصول (مقسمة إلى أصول جارية وأصول غير جارية)، والخصوم (مقسمة إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية)، وصافي الأصول؛

• بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2014 والذي يبين الفائض/العجز للسنة المالية؛

• بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 الذي يبين قيمة صافي الأصول بما فيها الفائض أو العجز للسنة المالية وكذلك الخسائر المسجلة مباشرة في صافي الأصول دون أن تؤثر في بيان الأداء المالي؛

• بيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 الذي يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما يعادلها، ويراعي المعاملات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ومجاميع الخزانة في نهاية السنة المالية؛

• مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2015؛

• ملاحظات على البيانات المالية تتضمن معلومات عن السياسات المحاسبية ومعلومات إضافية لازمة لن‍زاهة التقديم.

# بيان الوضع المالي لعام 2015

## الأصول

2 في عام 2015 بلغت الأصول مقدار 370,3 مليون فرنك سويسري، بما يعادل القيمة المسجلة في عام 2014 (370,3 مليون فرنك سويسري).

3 وتتألف من أصول جارية بمقدار 262,1 مليون فرنك سويسري، تمثل نسبة 70,8 في المائة من مجموع الأصول (أعلى بقليل من 69,9 في المائة في عام 2014)، وأصول غير جارية بمقدار 108,2 مليون فرنك سويسري، تمثل 29,2 في المائة من مجموع الأصول (30,1 في المائة في عام 2014).

## الأصول الجارية

4 في عام 2015 بلغ مجموع الأصول الجارية مقدار 262,1 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة بمقدار 3,3 مليون فرنك سويسري (1,3+ في المائة) مقارنةً بعام 2014 (258,8 مليون فرنك سويسري). وبصفة إجمالية تعزى الزيادة إلى الاستثمارات (24,7+ مليون فرنك سويسري) ومستحقات المعاملات غير المتبادلة (0,70+ مليون فرنك سويسري)، بينما انخفضت التدفقات النقدية وما يعادلها (19,9- مليون فرنك سويسري) والمساهمات المستحقة (1,4- مليون فرنك سويسري) والمخزونات (0,1– مليون فرنك سويسري) والمستحقات الأخرى (0,8– مليون فرنك سويسري). ويُحدد الأساس المستخدم في تقييم الأصول الجارية في المبادئ المحاسبية الرئيسية (الملاحظة 3).

## التدفقات النقدية وما يعادلها

5 انخفض الباب الفرعي "التدفقات النقدية وما يعادلها" الذي بلغ مجموعه 55,5 مليون فرنك سويسري، بمقدار 19,9 مليون فرنك سويسري (26,4- في المائة) مقارنةً بمبلغ 75,4 مليون فرنك سويسري في عام 2014، وكان يشمل النقد الحاضر وجميع الأرصدة في الحسابات الجارية للاتحاد في البريد والمصارف في 31 ديسمبر 2015. ويرجع هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى "الحسابات المصرفية الجارية بالفرنك السويسري" (21,9- مليون فرنك سويسري) التي تعادل نسبتها حوالي 63,4 في المائة من مجموع الباب الفرعي. ونجم الانخفاض عن تحويل إلى باب "الاستثمارات" نتيجة سياسة التنويع التي استُهلت هذه السنة. ويرد تقسيم مفصل للتدفقات النقدية وما يعادلها في الملاحظة 7 في تقرير الإدارة المالية.

6 وقد طلبنا إلى جميع المصارف التي لها علاقات تجارية بالاتحاد تأكيد أرصدة الحسابات الجارية في 31 ديسمبر 2015. وتحققنا من أن الأرصدة قد سجلت في الحسابات وفقاً للأصول. وفُسرت وبُررت جميع أوجه التباين التي ظهرت. وجدير بالذكر أننا لم نتلق تأكيداً مباشراً من ثمانية مصارف. وقد حدّ ذلك من عملنا في هذا المجال، على الرغم من أن إدارة الاتحاد بذلت كل ما بوسعها لتمكيننا من تلقيها.

7 وبالإشارة إلى تأكيدات المصارف المطلوبة التي لم ترد، زوّدتنا إدارة الاتحاد بنسخة من البيانات حتى 31 ديسمبر 2015 المتعلقة بجميع المصارف المذكورة أعلاه، واستخدمناها من أجل توفيق الحسابات.

### *تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف*

8 نتيجة مراجعتنا لتأكيدات المصارف، وجدنا أيضاً، كما في السنة الماضية، اختلافات معزولة بين قوائم التوقيعات المرخص بها التي تحتفظ بها الإدارة في المقر الرئيسي والقوائم التي تلقيناها من المصارف. وبسبب عدم تلقينا جميع التأكيدات اللازمة، لم نتمكن من التوصل إلى استنتاج بشأن التوقيعات. وجدير بالذكر أيضاً أن الإدارة كانت تلاحظ حين تقدم المصارف قوائم متقادمة فتتخذ إجراءات عاجلة في هذا الشأن، متواصلةً مع المصارف المعنية لتسوية مظاهر الاختلاف.

## الاستثمارات

9 في عام 2015 بلغ الباب الفرعي "الاستثمارات" 111,8 مليون فرنك سويسري ما يمثل زيادة بمقدار 24,7 مليون فرنك سويسري (28,4+ في المائة) مقارنةً بعام 2014 (87,1 مليون فرنك سويسري)، وكان يشمل استثمارات محددة الأجل لا يتجاوز استحقاقها 6 أشهر بداية من 31 ديسمبر 2015. ويرد في الملاحظة 8 في تقرير الإدارة المالية تقسيم مفصل للاستثمارات بحسب تاريخ الاستحقاق والسبب الداعي إلى تقرير زيادة الاستثمارات في عام 2015.

10 وفي الملاحظة 3 من تقرير الإدارة المالية، بشأن المبادئ المحاسبية الرئيسية، تقدم الفقرة المحددة بشأن الصكوك المالية معلومات عن كشوف الاستثمارات. وطبقاً للمعايير IPSAS، تقدم الملاحظة 5 معلومات عن إدارة المخاطر المالية، لا سيما وأن جميع الاستثمارات تتعرض لمخاطر الائتمان فضلاً عن المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة والسيولة والعملة والسوق.

## المستحقات

11 بلغت المستحقات الحالية، سواء أكانت عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، قيمة صافية بمقدار 86,2 مليون فرنك سويسري في عام 2015 مقارنةً بمبلغ 86,8 مليون فرنك سويسري في عام 2014. ومثلت 33,5 في المائة من مجموع الأصول الجارية مقارنةً بحوالي 32,9 في المائة في عام 2014. وهي تمثل، كما جاء في الملاحظة 9 في تقرير الإدارة المالية، الإيرادات غير المحصلة التي التزمت الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون بدفعها للاتحاد من أجل المساهمات السنوية، وشراء المنشورات، ومعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، وأي فواتير أخرى يصدرها الاتحاد.

12 أما المستحقات غير الجارية، التي أدرجتها وأوضحتها الإدارة كذلك في الملاحظة 9، سواء عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، فقد بلغت 14,9 مليون فرنك سويسري (17,5 مليون فرنك سويسري في عام 2014). وقد رصدت بالكامل في 31 ديسمبر 2015 تماشياً مع المبادئ المعروضة في الملاحظة 3 في البيانات المالية. وترد إيضاحات إضافية في الملاحظة 9 "المستحقات".

## المستحقات الجارية الأخرى

13 يرد مبلغ 8,1 مليون فرنك سويسري (8,8 مليون فرنك سويسري في عام 2014) في الرصيد الختامي في إطار المستحقات الأخرى. ويرد تقسيم مفصل "للمستحقات الأخرى" في الملاحظة 11 من تقرير الإدارة المالية.

## المخزونات

14 في عام 2015، تم تسجيل البنود المتعلقة بالمنشورات والتذكارات واللوازم بقيمة صافية قدرها 0,6 مليون فرنك سويسري ما يمثل انخفاضاً بمقدار 0,1 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2014 حيث بلغت القيمة الصافية 0,7 مليون فرنك سويسري. وترد تفاصيل المخزونات في الملاحظة 10 من تقرير الإدارة المالية.

15 وحصلنا على قوائم البنود الواردة في المخزونات ودققناها، بمقارنتها مع قوائم العام الأسبق. ولم يتبين وجود أي مشكلات كبيرة قد يكون لها أثر على الحسابات في تاريخ إقفال الحساب (31 ديسمبر 2015).

## الأصول غير الجارية

16 بلغ مجموع الأصول غير الجارية في 31 ديسمبر 2015 مقدار 108,2 مليون فرنك سويسري، حيث سجلت انخفاضاً بمقدار 3,4 مليون فرنك سويسري (3,0– في المائة) مقارنةً بعام 2014 عندما بلغت 111,5 مليون فرنك سويسري وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى استهلاك مباني الاتحاد. ويرد أساس تقييم الأصول غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 3).

17 ويتألف هذا الباب من "الأصول المادية" بمقدار 104,9 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل 97,0 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية (في عام 2014 كانت 107,4 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل 96,3 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية) و"الأصول غير المادية" التي تبلغ 3,2 مليون فرنك سويسري أو نسبة 3,0 في المائة من المجموع (4,1 مليون فرنك سويسري في عام 2014، أو 3,7 في المائة). ويرد توضيحها في الملاحظتين 12 و13 في تقرير الإدارة المالية، على التوالي.

## الأصول المادية

18 تبلغ قيمة هذا الباب 104,9 مليون فرنك سويسري، وكانت القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2015 من التكاليف الرأسمالية المقيدة مطروحاً منها استهلاك كل فئة مدرجة فيما يلي: المباني (سُلجت قيمة صافية بمقدار 103,9 مليون فرنك سويسري في عام 2015؛ وكانت 105,4 مليون فرنك سويسري في عام 2014)، والمعدات (0,09 مليون فرنك سويسري في عام 2015؛ وكانت 0,1 مليون فرنك سويسري في عام 2014)، والأثاث (0,2 مليون فرنك سويسري في عام 2015؛ وكانت 0,4 مليون فرنك سويسري في عام 2014)، ومعدات تكنولوجيا المعلومات (0,7 مليون فرنك سويسري في عام 2015؛ وكانت 0,5 مليون فرنك سويسري في عام 2014). وهي موضحة في الملاحظة 12 في تقرير الإدارة المالية.

19 يقتضي المعيار IPSAS 1 أن يتم، في بيان الوضع المالي، قيد المباني بمثابة أصول. وبالنسبة للقيد الأولي، فإن المعيار IPSAS 17 ينص على ضرورة الإشارة إلى تكاليف هذه البنود أو إلى قيمة عادلة لها يمكن التعويل عليها. وتخصم قيمة الاستهلاك بصفة منتظمة على مدى العمر النافع للأصل، ويجب أن يعكس أسلوب الإهلاك النمط الذي من المتوقع وفقاً له أن يستهلك الكيان المعني فوائد الأصل الاقتصادية أو إمكانيات استخدامه في المستقبل. ويجب إعادة النظر في القيمة المتبقية بصفة سنوية على الأقل وأن تساوي المبلغ الذي سيتلقاه الكيان حالياً إذا كان الأصل قد بلغ السن والحالة المتوقعين له في نهاية عمره النافع. والأرض والمباني أصلان منفصلان ويحسبان كل على حدة حتى في حالة حيازتهما معاً.

20 ويتعين على مراجع الحسابات الخارجي، وفقاً للملحق II للوائح المالية للاتحاد، أن يقرر ما إذا "كانت قد طبقت إجراءات مرضية لمراجع الحسابات الخارجي على تسجيل الأصول والخصوم والفوائض والعجز".

21 وجاء في الملاحظة 3 من تقرير الإدارة المالية "مبادئ المحاسبة الرئيسية" الفقرة الفرعية "الأصول المادية" أن القيد الأولي للمباني جرى وفقاً *"للقيمة الذاتية" "على أساس الدراسة التي أجراها مكتب استشاري خارجي"*، وذلك لتحديد قيمة رصيد الميزانية الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS. ورئي أن ذلك يعد "التكلفة التاريخية"، وحُدد الاستهلاك بالاستناد إلى *"عمر نافع تقديري"* الذي يبلغ 100 سنة لهيكل المبنى. أما الأرض التي للاتحاد عليها *"حق في المساحة"* مجاني، فلم تؤخذ في الحسبان عند تحديد القيمة الأولية للمباني. وقد أصدرنا في السنوات الأخيرة توصية بإعادة التفاوض بشأن اتفاق الدولة المضيفة (يرجى العودة إلى جدول متابعة التوصيات في الملحق I) وبعد وضع الصيغة النهائية لهذا الاتفاق، ينبغي تصويب القيم المحاسبية المتبقية بناءً على ذلك.

22 وفي الملاحظة 12 في البيانات المالية كانت المباني التي أدرجت كأصول غير جارية هي مبنى البرج، ومبنى فارامبيه، والتوسع A وB وC، والمقصف، ومبنى مونبريان. وفيما يتعلق بالمباني كما ذكر أعلاه، فقد تغيرت القيمة الدفترية الصافية من 105,4 مليون فرنك سويسري في 1 يناير 2015 إلى 103,9 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2015، وذلك بسبب الاستهلاك المعتمد خلال السنة والبالغ 3,4 مليون فرنك سويسري.

23 والاتحاد السويسري يمنح التمويل اللازم لإنشاء مبانٍ للمنظمات الدولية عن طريق "مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)" على شكل قرض بشروط ميسرة، أي لفترة 50 سنة بسعر فائدة يساوي %0. وتوفر ولاية جنيف الأرض مجاناً بموجب *"الحق في المساحة"*. ويرد توضيح قيمة القرض المقدم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية في الملاحظة 16 في تقرير الإدارة المالية.

### *ضرورة تعزيز دقة سجل الأصول*

24 حصلنا على قوائم الأصول ودققناها، وأجرينا تدقيقاً مادياً للمخزون على عينة من البنود المقيَّدة في سجل الأصول الثابتة. ولاحظنا أن بعضاً من البنود في العينة لم تسجل في حسابات عام 2015 بشكل صحيح ولم تتم تسميتها. وعلى سبيل المثال، عُثر على هذه الحالات فيما يتصل بأدوات تكنولوجيا المعلومات أكثر من غيرها، وفضلاً عن ذلك، ينبغي اعتبار أن بعض الهبات (الممنوحة قبل عام 2010) لم تقيَّد في السجل. ومع أن صافي القيمة الدفترية للبنود الناقصة لم يكن له أثر مادي على عملية المراجعة التي أجريناها، أكدت لنا إدارة الاتحاد أنه سيولى الاهتمام الواجب لضمان تسجيل جميع البنود تسجيلاً دقيقاً في الأشهر القادمة.

25 ونشدد على أهمية التحقق من دقة المخزونات بموجب قواعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). فمن الضروري أن يتّبع المسؤولون عن كل قطاع بصرامة الإجراءات ذات الصلة، فيما يخص تسجيل وجود بعض البنود وحركتها وتقييم قيمتها بشكل صحيح. ونشدد أيضاً على أن الأصول الدقيقة المسجلة ليست مهمة فقط للقيمة المسجلة في البيانات وإنما هي أيضاً أداة مهمة لإدارة الأصول على نحو ناجع وفعال.

**التوصية رقم 1**

26 نوصي في هذا الصدد إدارة الاتحاد بزيادة جهودها لتحديد الأصول الثابتة الموجودة في الاتحاد وتسميتها وتحديد قيمتها منها للحصول على سجل أدق للأصول، من خلال إجراءات وعمليات تحفز التنسيق بين الإدارات المختلفة.

**تعليقات من الأمين العام:**

سيتابع الأمين العام الجهود المبذولة بالفعل لضمان تسجيل جميع الأصول في قواعد البيانات ذات الصلة.

### *ضرورة مراجعة معاملات الاستهلاك*

27 تُستخدم السياسة العامة والمبادئ التوجيهية التي وضعها الاتحاد في مجال "إدارة الأصول الرأسمالية" (الطبعة الخامسة، الصادرة في آذار 2013) كمرجع لإدارة الاتحاد ولا سيما الفقرة 4 التي تصف الفئات التي تنقسم إليها أصول الاتحاد وعمرها.

28 وخلال عملية المراجعة التي أجريناها، لاحظنا أن العمر المحدد في السياسة العامة للاتحاد لا يتوافق دائماً مع "الإطار السياساتي للأمم المتحدة بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" (انظر على سبيل المرجع الطبعة الثانية، الفقرة 2.13 وما يليها). وبالتالي، ينبغي تعديل بعض الفئات والأعمار المنسوبة لها بناءً على ذلك.

**التوصية رقم 2**

29 نوصي في هذا الصدد بأن تراجع إدارة الاتحاد عمر الفئات المختلفة والاستهلاك الذي تتعرض له، بناءً على ممارسات الأمم المتحدة. وفيما يخص الفئات المحدثة، فإنه سيتوجب تعديل صافي القيم الدفترية المتبقية الخاصة بها.

**تعليقات من الأمين العام:**

ستتمعن الأمانة في تحليل هذه التوصية وآثارها المحتملة.

### *ضرورة التقدم في تنفيذ "إدارة الأصول الثابتة"*

30 استناداً إلى عملية المراجعة التي أجريت هذه السنة، اكتشفنا أنه لا يوجد في سجل الأصول أو في قواعد البيانات الأخرى الداعمة له أي إشارة واضحة إلى وضع كل أصل من الأصول (كأن يشار مثلاً إلى أنه "مستخدم بصورة نشطة"، أو "غير مستخدم"، أو "مستخدم جزئياً"، إلخ.). ولم توجد أيضاً إشارة واضحة تبين ما إذا كان الأصل مخصصاً لموظفين معينين، ولم يكن هناك رصد لمدى استخدام الموظفين البند المخصص لهم استخداماً ناجعاً ومناسباً.

**التوصية رقم 3**

31 نعتبر أنه ينبغي تحسين إطار إدارة الأصول، وبالتالي، نوصي إدارة الاتحاد بما يلي: ’1‘ النظر في جدوى تقييم وضع الأصول ومستوى استخدامها؛ و’2‘ رصد تقادم البنود بانتظام لأغراض منها تقييم دقة سجل الأصول؛ و’3‘ تطبيق هذه العمليات والإجراءات على جميع إدارات الاتحاد ومكاتبه الإقليمية.

**تعليقات من الأمين العام:**

ستتمعن الأمانة في تحليل هذه التوصية وتعدّ تقريراً عن النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها المراجع الخارجي للحسابات.

### *شطب الأصول*

32 لقد أصدرنا السنة الماضية توصية (التوصية 1/2014، انظر الملحق I) بشأن تعزيز الإجراءات المتعلقة بشطب البنود المفقودة أو المسروقة. ونحيط علماً بقيام إدارة الاتحاد بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالبنود المفقودة أو المسروقة. وقد يُنظر في اتخاذ إجراءات معينة للسعي إلى الحد من هذه الحالات.

33 وبالإضافة إلى ذلك، لاحظنا خلال المراجعة التي أجريناها أن الأشكال الرسمية المقدمة والمستخدمة للسماح بشطب البنود، بغض النظر عما إذا كانت قد فُقدت أو لا تُستخدم، تخضع لسلطة موظف واحد مخول لذلك.

34 ومن منظور إدارة الأصول، نعتبر أنه من المهم أن تتاح لجميع الدوائر والمكاتب الإقليمية، قبل شطب أحد البنود، المعلومات اللازمة لتحديد تكاليفه ومنافعه المتبقية قبل شراء بند مماثل.

**الاقتراح رقم 1**

35 نقترح أيضاً تحسين إدارة الأصول فيما يتعلق بالبيع والهبة، بوسائل منها على وجه الخصوص تحسين الإجراءات إلى الحد الأمثل من خلال إنشاء لجنة مخصصة مثلاً. وقد يكون أيضاً من المفيد أن يُنظر، بعد إجراء تقييم للتكاليف/المنافع، في إمكانية تبادل الأصول بين الدوائر والمكاتب الميدانية، قبل تقرير شراء بند جديد.

**تعليقات من الأمين العام:**

ستنظر الأمانة في جدوى هذا الاقتراح وستدرس عدة خيارات منها إنشاء لجنة داخلية أو تسيير العمل بوسائل إلكترونية أو اتخاذ إجراءات داخلية مماثلة.

## الأصول غير المادية

36 في عام 2015، بلغت الأصول غير المادية 3,2 مليون فرنك سويسري، ما يمثل انخفاضاً بمقدار 0,8 مليون فرنك سويسري (20,5- في المائة) مقارنةً بقيمتها في عام 2014 (4,1 مليون فرنك سويسري).

37 وكما أفادت الإدارة في الملاحظة 13 بتقرير الإدارة المالية، فإن الرسملة، وفقاً للمعيار IPSAS 31، تتناول التطورات الداخلية المتعلقة بتحسينات بعض الخدمات المحددة المقدمة للأعضاء، وتحديداً النفاذ إلى وثائق الاتحاد وإدارتها وأرشفتها.

## الخصوم

38 في عام 2015، بلغت الخصوم 713,5 مليون فرنك سويسري مما يمثل انخفاضاً بمقدار 42,8 مليون فرنك سويسري (5,7- في المائة) مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2014 (756,3 مليون فرنك سويسري). وهي تتألف من:

 أ ) *خصوم جارية* بمبلغ 143,0 مليون فرنك سويسري تمثل 20,1 في المائة من مجموع الخصوم (وفي عام 2014، كانت تمثل 19,1 في المائة وتبلغ قيمتها الإجمالية 144,4 مليون فرنك سويسري).

ب) *خصوم غير جارية* تبلغ قيمتها الإجمالية 570,4 مليون فرنك سويسري تمثل 79,9 في المائة من مجموع الخصوم (وفي عام 2014، كانت الخصومغير الجارية تمثل نحو 80,9 في المائة وتبلغ قيمتها الإجمالية 611,9 مليون فرنك سويسري).

## الخصوم الجارية

39 في عام 2015، بلغ مجموع الخصوم الجارية 143,0 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 1,4 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2014 (144,4 مليون فرنك سويسري). وبصفة إجمالية، كان هذا الانخفاض يرجع من جهة إلى أثر الانخفاض في "الإيرادات المؤجلة" (1,9- مليون فرنك سويسري) و"الموردون والدائنون الآخرون" (2,0– مليون فرنك سويسري)، ومن جهة أخرى إلى أثر الزيادة في البابين الفرعيين "الديون الأخرى" (2,3+ مليون فرنك سويسري) و"الأرصدة الاحتياطية" (0,2+ مليون فرنك سويسري). ويتحدد أساس تقييم الخصوم الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 3).

## الموردون والدائنون الآخرون

40 يظهر مبلغ 7,2 مليون فرنك سويسري (9,2 مليون فرنك سويسري في عام 2014) في الرصيد الختامي تحت عنوان "الموردون والدائنون الآخرون". ويرد له تقسيم مفصل في الملاحظة 14 بتقرير الإدارة المالية.

## الإيرادات المؤجلة

41 بلغت قيمة الباب الفرعي "الإيرادات المؤجلة" 127,6 مليون فرنك سويسري (وكانت قد بلغت 129,5 مليون فرنك سويسري في عام 2014). ويأتي معظم هذا المبلغ من مساهمات أعضاء الاتحاد (الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون) ومن الإيرادات الناتجة عن معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية التي لم تكتمل في نهاية عام 2015. ويرد تقسيم مفصل للإيرادات المؤجلة في الملاحظة 15 بتقرير الإدارة المالية.

## الأرصدة الاحتياطية

42 في عام 2015، بلغت قيمة الباب الفرعي "الأرصدة الاحتياطية" 1,0 مليون فرنك سويسري (وكانت قد بلغت 0,8 مليون فرنك سويسري في عام 2014). ويشمل هذا الباب المبلغ الاحتياطي المخصص للدعاوي القانونية (0,8 مليون فرنك سويسري) والاحتياطي المخصص لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بالمجان (0,2 مليون فرنك سويسري).

43 وقد يكون السبب الرئيسي للزيادة البالغة 0,6 مليون فرنك سويسري، مقارنة بعام 2014، فيما يخص الدعاوى القانونية، هو إمكانية وجود مشاكل قانونية مع مكتب العمل الدولي (ILO) فيما يتعلق بخروج الاتحاد من صندوق التأمين الصحي للموظفين. وقمنا بمراجعة قائمة الدعاوى بكاملها والمبالغ المرتبطة بها المرصودة في الحسابات، واعتبرنا أنها صحيحة. وانظر الفقرات المخصصة لذلك أدناه للتمعن في الأمر.

## القروض والديون المالية

44 المبلغ المتصل برأس المال الذي اقترضه الاتحاد من مؤسسة مباني المنظمات الدولية من أجل بناء وتجديد مبانيه مسجل بوصفه قصير الأجل (1,5 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة 1,0 في المائة من مجموع الخصوم الجارية)، وهو ما يطابق القسط الذي سيسدده الاتحاد للمؤسسة في عام 2015، وبوصفه طويل الأجل (43,8 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة 7,7 في المائة من مجموع الخصوم غير الجارية). والمبالغ التي يرد تفصيلها في الملاحظة 16 من تقرير الإدارة المالية يؤكدها أيضاً البيان المؤرخ 14 ديسمبر 2015 المستلم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية.

## الخصوم الجارية الأخرى

45 في عام 2015 بلغ البابان الفرعيان "مزايا الموظفين" و"الديون الأخرى" 0,5 مليون فرنك سويسري (وهو المبلغ نفسه المسجل في عام 2014) و5,3 مليون فرنك سويسري (3,0 مليون فرنك سويسري في عام 2014) على التوالي. ويرد وصف مفصل وتقسيم لهما على التوالي في الملاحظتين 1.17 و19 من تقرير الإدارة المالية على التوالي.

46 وبصفة خاصة فإن "مزايا الموظفين" قصيرة الأجل المسجلة في إطار "الخصوم الجارية" ترتبط بالمبلغ المخصص لساعات العمل الإضافية (0,08 مليون فرنك سويسري، وكان 0,06 في عام 2014) والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (0,4 مليون فرنك سويسري، وهو المبلغ نفسه المسجل في عام 2014). ولم تكشف الفحوص التي أجريناها عن أي مشكلة كبرى والمخصصات الاحتياطية دقيقة إلى حد كبير.

## الخصوم غير الجارية

47 في عام 2015 بلغ مجموع الخصوم غير الجارية 570,4 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 41,5 مليون فرنك سويسري (6,8- في المائة) مقارنةً بعام 2014 (611,9 مليون فرنك سويسري). ويرجع هذا الانخفاض بصفة إجمالية إلى الانخفاض في مزايا الموظفين (39,3- مليون فرنك سويسري، أي 7,4- في المائة مقارنة بعام 2014). ويتحدد الأساس الذي يستند إليه تقييم الخصوم غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 3).

48 وتضمن هذا الباب الديون طويلة الأجل (انظر الفقرة المعنونة "الافتراضات")، وأموال الأطراف الخارجية المخصصة أو التي يجري تخصيصها، والخصوم من أجل خطة التأمين الصحي في الاتحاد، والمخصصات التي تغطي التزامات غير مؤكدة المقدار والتوقيت وترتبط أساساً بتعويضات ما بعد انتهاء مدة الخدمة.

## ملخص مزايا الموظفين

49 تسجل مزايا الموظفين في البيانات المالية تحت "الخصوم الجارية" و"الخصوم غير الجارية" وقد بلغت قيمتها الإجمالية 495,5 مليون فرنك سويسري في عام 2015، كما هي موجزة في الجدول أدناه.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| الخصوم | السنة (بآلاف الفرنكات السويسرية) | | التغيير 2014-2015 | |
| 2015 | 2014 | بآلاف الفرنكات السويسرية | % |
| جارية | 481 | 484 | 3– | %0,6– |
| غير جارية | 495,025 | 534,358 | 39,333– | %7,4– |
| **المجموع** | **495,506** | **534,842** | **39,336–** | **%7,4–** |
| ***مكونات الخصوم غير الجارية*** |  |  |  |  |
| خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) | 472,801 | 512,661 | 39,860– | %7,8– |
| المعاشات التقاعدية | 90 | 90 | 0 | %0,0– |
| الاستقرار/الإعادة إلى الوطن | 12,925 | 12,357 | 568 | %4,6– |
| الإجازات المتراكمة | 9,209 | 9,250 | 41– | %0,4– |
| **المجموع** | **495,025** | **534,358** |  |  |

## مزايا الموظفين طويلة الأجل

50 كما يعرض الجدول أعلاه، في عام 2015 بلغ الباب الفرعي المعنون "الخصوم غير الجارية" (المرتبطة بمزايا الموظفين طويلة الأجل) 495,0 مليون فرنك سويسري بنقص مقداره 39,3 مليون فرنك سويسري (7,4- في المائة) مقارنةً بمبلغ 534,3 مليون فرنك سويسري في عام 2014. وهو ما مثل 86,8 في المائة من إجمالي الخصوم غير الجارية و69,4 في المائة من مجموع الخصوم. وشمل هذا الباب الخصوم الإكتوارية بالنسبة لمزايا ما بعد انتهاء مدة الخدمة في إطار خطة التأمين الصحي (ASHI) (472,8 مليون فرنك سويسري، مقابل 512,7 مليون فرنك سويسري في عام 2014)، والمبلغ المخصص للخصوم التقديرية من أجل منحة الإعادة إلى الوطن (12,9 مليون فرنك سويسري، مقابل 12,4 مليون فرنك سويسري في عام 2014)، والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (9,2 مليون فرنك سويسري، مقابل 9,3 مليون فرنك سويسري في عام 2014). ويرد في الملاحظة 2.17 من تقرير الإدارة المالية وصف وتقسيم بالتفصيل لمزايا الموظفين.

## مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن

51 على النحو المبين في الفقرة السابقة، بلغت المخصصات المعتمدة في 31 ديسمبر 2015 لمنح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 12,9 مليون فرنك سويسري (مقابل 12,4 مليون فرنك سويسري في عام 2014) وقد حُسبت وفقاً للدراسة الإكتوارية التي أوكلتها الإدارة إلى "مجلس المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA)" الإكتواري، وهي موضحة في تقريره المؤرخ 16 فبراير 2016.

## مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)

52 في عام 2015 بلغ المخصص للخصوم الإكتوارية من أجل خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 472,8 مليون فرنك سويسري مما يمثل انخفاضاً يبلغ 39,9 مليون فرنك سويسري (7,8- في المائة) مقارنةً بمبلغ 512,7 مليون فرنك سويسري في عام 2014. ويرجع هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى التغييرات في بعض الافتراضات (انظر الفقرة 58)، على الرغم من انخفاض معدل الخصم من 1,51 في المائة في عام 2014 إلى 1,32 في المائة في عام 2015. وقد أجرى هذا الحساب مكتب الخبير الإكتواري AON Hewitt، بناءً على افتراضات إكتوارية.

## تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول

53 كان للمبلغ الكبير للخسائر الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (257,1 مليون فرنك سويسري) أثر شديد على صافي أصول الاتحاد ولهذا السبب قمنا خلال السنوات الماضية بالتركيز في جزء من أعمال المراجعة التي قمنا بها على مدى صحة وموثوقية مبالغ مزايا الموظفين.

54 وتقع مسؤولية اختيار الافتراضات الإكتوارية على عاتق الإدارة وحدها. ويقوم المراجع الخارجي للحسابات بفحص مدى وجاهتها واتساقها مع المعيار IPSAS 25 ومع السنوات السابقة مع التحقق من صحتها.

55 وعلى غرار السنة الماضية، استعان فريقنا، لهذا الموضوع تحديداً، بخدمات مجموعة من الخبراء الإكتواريين في القطاع العام المتخصصين في المزايا الاجتماعية. وأجرى خبراؤنا الإكتواريون استعراضاً بشأن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بعام 2015 والتي نوقشت كما ينبغي مع الإدارة. ووجدنا أن هذه الافتراضات تتماشى مع الاتجاهات والمعدلات الاقتصادية وتتفق أيضاً مع البيانات المتوفرة في الاتحاد أثناء مراجعتنا وقد تحققنا من صحتها.

56 ولإجراء المراجعة الخاصة بهم، قام خبراؤنا الإكتواريون بإعادة حساب التقديرات التي أعدها الخبيران الإكتواريان (المجلس CPA وAON) اللذان اختيرا من جانب الاتحاد؛ كما أجروا تحليلاً متعمقاً بجميع التقديرات والافتراضات الإكتوارية من أجل التحقق من صدقها والمنهجيات المستعملة. وقد تعاونت الإدارة والخبيران الإكتواريان بشكل كامل خلال هذه العملية.

57 وأكد العمل الذي قام به خبراؤنا الإكتواريون أن المبالغ المسجلة في الحسابات صحيحة إلى حد كبير؛ ومع ذلك، فبخلاف الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية، والتي تحتاج إلى مراجعتها كل عام، فربما يكون من المناسب أن يتم النظر في المستقبل في مدى ملاءمة افتراضات أخرى.

58 ونحيط علماً بأنه، أخذاً بالاقتراح رقم 2 الوارد في تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2014، قامت الإدارة بمراجعة بعض الافتراضات ولا سيما تلك المرتبطة بتغير خصائص موظفي الاتحاد الذين تغطيهم خطة المزايا الصحية. وعلى النحو المبين في تقرير مكتب AON، فقد انخفض عدد الأعضاء المشمولين بالتقييم. وطرأت تغيرات أخرى تتعلق بما يلي:

أ ) قرار الاتحاد اعتماد افتراض التضخم المستخدم في التقرير الإكتواري الأخير للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (UNJSPF)، مع زيادة في معدل التضخم من 2 في المائة إلى 3 في المائة؛

ب) اعتماد افتراض زيادة الرواتب المستخدم في التقرير الإكتواري الأخير للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، مما أدى إلى معدل يبلغ 3,5 في المائة سنوياً إضافة إلى جدول يحدد الزيادة الثابتة للرواتب بحسب العمر، في حين أنه كان يُستخدم حتى 31 ديسمبر 2014 معدلاً موحداً في كل فئة وظيفية.

ج) الانخفاض المذكور أعلاه في معدل الخصم لأن غالبية الالتزامات الخاصة بالمزايا بعد انتهاء مدة الخدمة في الاتحاد تحسب بالفرنك السويسري.

### *الانتقال إلى خطة التأمين الصحي الجماعي (CMIP). لا يعكس معدل الخصم تماماً المعيار IPSAS 25*

59 من المعلوم أن الاتحاد انسحب خلال عام 2014 من صندوق التأمين الصحي للموظفين (SHIF) المشترك بين الاتحاد ومنظمة العمل الدولية. وقد أدخل الاتحاد نظاماً جديداً للتأمين الصحي على الموظفين، خطة التأمين الصحي الجماعي (CMIP)، تقوم بضمانه وإدارته شركة Cigna/Vanbreda الدولية.

60 وحيث إن التغيير إلى النظام الجديد بدأ في 1 مايو 2014، علماً بأنه كان من الممكن المطالبة بالتعويضات في إطار النظام القديم حتى شهر يناير 2015، فإنه من المبكر جداً قياس أثر النظام الجديد بشكل كامل. ولم يتم الانتهاء بعد من حساب صندوق الضمان المتبقي للاتحاد، وذلك انتظاراً لقفل حسابات الصندوق SHIF. وسنرصد بالتالي أثر التحول إلى النظام الجديد في السنوات المقبلة.

61 ونحن نفهم الأسباب التي دفعت مكتب AON إلى حساب معدل الخصم باستخدام منحنى العائد AA الخاص به المتّبع في سندات الشركات والقائم على العملات الرئيسية والمرجَّحة قيمته على أساسها؛ ولكننا نعتقد أنه ينبغي استخدام معدل خصم مختلف لحساب الخصوم الإكتوارية. ففي الواقع، تنص الفقرة 94 من المعيار IPSAS 25 على *"أن يبـت الكيـان فيمـا إذا كانـت الوسـيلة المثلـى لحـساب معـدل الخـصم الـذي يـبين القيمـة الزمنيــة للمــال، هــي علــى وجــه التقريــب الرجــوع إلى القيمــة الــسائدة في الــسوق في تــاريخ الإبلاغ للعائدات التي تدرها السندات الحكومية، أو سندات الشركات العاليـة القيمـة، أو أي صك مالي آخر. وفي بعض الولايات القـضائية، تـوفر عائـدات الـسندات الحكوميـة في الـسوق في وقت الإبلاغ أفضل تقدير تقريبي للقيمـة الزمنيـة للمـال. بيـد أنـه قـد يكـون هنـاك ولايـات قـضائية لا يكـون فيهـا الحـال كـذلك، مثـل الولايـات القـضائية الـتي لـيس فيهـا سـوق نـشط للسندات الحكومية، أو التي لا تبين فيها عائدات السندات الحكومية في السوق وقـت الإبـلاغ القيمة الزمنية للمال."*

62 وبما أنه يمكننا أن نؤكد دون تردّد أن هناك "سوقاً نشطاً" للسندات الحكومية في سويسرا (وأن عائـدات الـسندات الحكوميـة في الـسوق تعكس قيمة المال)، ينبغي أن يكون معدل الخصم، في نهاية السنة، مساوياً لعائدات السندات الحكومية السويسرية الطويلة الأجل، ومعدَّلاً لبيان التوقيت المقدر لدفع المزايا، على اعتبار أيضاً أن غالبية السندات المرتبطة بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة تحسب بالفرنكات السويسرية.

63 وقد يؤدي ذلك إلى زيادة مؤقتة في الخصوم الإكتوارية لأن عائدات السندات الحكومية السويسرية في السوق تسجل اليوم مستويات متدنية؛ وعلى العكس من ذلك، فإنه يُفترض أن تؤدي زيادة في السنوات القادمة إلى انخفاض الخصوم.

**التوصية رقم 4**

64 نظراً إلى الغرض المنشود من التقييم المنصوص عليه في المعيار IPSAS 25 وإلى التوجهات المحددة في الفقرتين 92 و94 من هذا المعيار، نوصي بأن تطلب الإدارة من الفريق المعني بالدراسة الإكتوارية، في السنوات القادمة، استخدام معدل خصم يساوي عائدات السندات الحكومية السويسرية الطويلة الأجل.

**تعليقات من الأمين العام:**

تحيط الإدارة علماً بهذه التوصية وستناقش المسألة مع الفريق المعيّن لإجراء الدراسة الإكتوارية بغية تحديد الطريقة الأنسب، مع أخذ أفضل الممارسات في منظمات الأمم المتحدة بعين الاعتبار.

## ضرورة إجراء دراسة إكتوارية كاملة

65 في تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2014، أوصينا بأن تجري الإدارة دراسة إكتوارية كاملة في السنوات المقبلة: من الضروري الحصول على إجابات وحلول محتملة لمسألة التمويل الكافي من أجل ضمان عدم العجز، في المدى الطويل، في التمويل لنظام التأمين الصحي للاتحاد على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول.

66 وينبغي إجراء الدراسة في نهاية عام 2016، بناءً على توصيتنا رقم 3/2014 وردّ الأمين العام؛ ونحن ندرك أن الإدارة قد شرعت بالفعل في طرح مناقصة لاختيار فريق مناسب من الخبراء الإكتواريين لأداء هذه المهمة وسنقوم برصد هذه العملية.

الخصوم والقيمة السالبة لصافي الأصول: المقارنة داخل منظومة الأمم المتحدة غير ممكنة

67 لقد رحبنا السنة الماضية بمشاركة إدارة الاتحاد في فريق عمل معني بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأُدرجت النتائج التي توصل إليها فريق العمل هذا في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة A/70/590 المؤرخ في 4 ديسمبر 2015. وقد تلقينا هذا التقرير في نهاية مارس 2016، مشفوعاً بالوثيقة CEB/2016/HLCM/12 المؤرخة 14 مارس 2016 والصادرة عن اللجنة الإدارية رفيعة المستوى (HCLM) تمهيداً للدورة الحادية والثلاثين المعقودة في 23-22 مارس 2016.

68 وتتضمن الوثيقتان توصيات عديدة لمواجهة مشكلة الخصوم الإكتوارية المرتبطة بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة. وسنقوم بتحليل دقيق للأثر الذي قد ينجم عن التنفيذ المحتمل لهذه التوصيات، مع العلم أنها لا تزال "قيد الإعداد" إذ لم يفرغ فريق العمل من عمله بعد.

69 وكما أشير إليه بالفعل في تقريرنا عن البيانات المالية لعام2014 ، فإننا نؤكد حقيقة أنه ليس من الممكن دائماً، في إطار منظومة الأمم المتحدة، توخي الاتساق في الافتراضات الرئيسية المستعملة فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، بسبب اختلاف خصائص كل وكالة. وتتضمن هذه المخصصات عدد الموظفين وتركيبتهم (المرتب وتطور المستقبل المهني، وعلاوات الأسرة، وما إلى ذلك)، والموقع (عدد الموظفين المنتشرين في المكاتب الميدانية)، فتؤثر على حالات المرض والوفاة المتوقعة.

70 وبالنظر مثلاً إلى الاختلاف في حساب معدل الخصم وفقاً للمعيار IPSAS 25، نلاحظ أن عدة وكالات تشير إلى منحنيات عائد مختلفة (تتعلق مثلاً بسندات الشركات AA التي وضعتها هيئات مختلفة أو بسندات حكومية طويلة الأجل)؛ وبالتالي يصعب إجراء مقارنة مباشرة للوضع الحالي للخصوم الإكتوارية للاتحاد مع هذه الخصوم في وكالات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة.

## عجز التمويل بالاتحاد في المستقبل: تحديد "الأدوات" الممكنة لخفضه

71 أشرنا السنة الماضية أيضاً إلى أننا نرى ضرورة اتخاذ تدابير علاجية لخفض العجز في تمويل خصوم مزايا الموظفين الذي يرجع بشكل أساسي إلى زيادة الخصوم الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة.

72 **وأوردنا أيضاً "الأدوات" الخمس الرئيسية لتمويل الخصوم وبالتالي تعويض القيمة السالبة لصافي الأصول.** وثلاث أدوات منها موجهة لتمويل الخصوم واثنتان لإدارتها؛ وأوصينا أيضاً (التوصية رقم 4/2014) بأن تقوم الإدارة بمراقبة هذه الأدوات لضمان التمويل الكافي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول وعلى الأجل الطويل.

73 وقدمنا أيضاً اقتراحاً يشير إلى ضرورة تحديد مجموعة شاملة من الأدوات والأدوات الفرعية واستخدام الأداة الأهم لمراقبة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة ومعالجته بشكل فاعل.

74 ونحيط علماً بأن إدارة الاتحاد بحثت في عدة تدابير لمواجهة العجز في تمويل التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة؛ ولكن بما أن الدراسة الإكتوارية الكاملة ستساعد على بيان متى يمكن أن تتأثر الأنشطة الرئيسية بالنفقات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، سنقوم بمراقبة فعالية أي إجراء تتخذه الإدارة على أساس نتائج هذه الدراسة.

## الانفصال عن صندوق التأمين الصحي للموظفين (SHIF): التباينات عند التطبيق

75 **تجدر الإشارة إلى أن عملية انفصال الاتحاد عن صندوق التأمين الصحي للموظفين، وهو نظام التأمين الصحي الذي تديره منظمة العمل الدولية والذي شارك فيه الاتحاد حتى عام** 2014**، لم تُستكمل بعد وذلك نتيجة وجود خلافات بين الوكالتين على المبلغ الذي يجب أن يدفعه الصندوق للاتحاد والذي يرتبط بشكل رئيسي بنقطتين رئيسيتين هما:**

 أ ) كان يحق للأعضاء المؤمّنين في الاتحاد، بناءً على إجراء الانفصال، تقديم طلبات تعويض إلى الصندوق حتى تاريخ 31 يناير 2015. ولا عجب في أنه بعد مرور هذا التاريخ كانت لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لمعالجة طلبات التعويض. وفرضت منظمة العمل الدولية على الاتحاد دفع التكاليف الإدارية الكاملة المترتبة عن خمسة شهور (حتى 31 مايو 2015) كأن جميع أعضاء الاتحاد طالبوا الصندوق القديم بتعويضات. ويدفع الاتحاد بأن عدد الملفات المقدمة كان ضئيلاً جداً ولا يمكن بالتالي فرض هذا القدر من التكاليف الإدارية على الاتحاد؛

ب) أما النقطة الثانية فترتبط بتصفية صندوق التأمين الصحي للموظفين الذي شارك الاتحاد في إنشائه وحرص على استمراره بدفعه مساهمة تبلغ 23 في المائة من مبالغ الصندوق: وافترض الاتحاد أنه وفقاً لمبدأ التناسب مع مساهمته ومبدأي المعاملة بالمثل والتضامن ستُدفع له نسبة مئوية من قيمة الصندوق المقدرة تتناسب مع نسبة المساهمة التي كان يدفعها للصندوق؛ ولم تقبل منظمة العمل الدولية هذا الأمر وقدمّت إليه مبلغاً أقل بكثير.

76 **ولهذين السببين، خصص الاتحاد 500 ألف فرنك سويسري في حال إقامة دعوى محتملة (انظر أعلاه، الفقرة 43).**

## مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد)

77 كما كان الحال في الأعوام الماضية، فقد سجل مبلغ 90 000 فرنك سويسري في الحسابات عند إقفالها، وهو يتعلق بالتزامات تعويضات في شكل معاشات تقاعدية تدفع للموظفين السابقين في إطار صندوق التأمينات للموظفين (انظر أيضاً الفقرة 93 المتصلة بذلك).

## صافي الأصول

78 يشمل صافي الأصول الأموال المخصصة وغير المخصصة، والأموال من خارج الميزانية، والناتج من غير الميزانية، والفائض/العجز بالنسبة للسنة المالية، وآثار التحول إلى المعايير المحاسبية IPSAS. وفي عام 2015 تمخض صافي الأصول عن قيمة سلبية تبلغ 343,2- مليون فرنك سويسري، ما يمثل انخفاضاً مقارنةً بمبلغ 386,0- مليون فرنك سويسري في عام 2014.

79 ويرد شرح لجميع التحركات في صافي الأصول في الجداول والملاحظات المختلفة في تقرير الإدارة المالية، وبصفة خاصة:

أ ) الجدول الثاني "بيان الأداء المالي"، الذي يبين العجز بالنسبة للفترة (15,8- مليون فرنك سويسري).

ب) الجدول الثالث "بيان الاختلافات في صافي الأصول" الذي يظهر التحركات بصورة منفصلة لكل الأموال، وآثار المعايير المحاسبية IPSAS.

ج) الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية"، الذي يظهر فيه أيضاً التوفيق المحاسبي بين نواتج الميزانية (المبلغ الفعلي) والمبالغ المعتمدة في البيانات المالية (انظر أيضاً في هذا الصدد الملاحظة 25).

د ) الملاحظة 3 "المبادئ المحاسبية الرئيسية" في الفقرة المتصلة "بقيد الأموال"، وبصفة خاصة الفقرة الفرعية المعنونة "الأموال المخصصة"، والفقرة المتصلة "بحساب الاحتياطي".

ﻫ‍ ) الملاحظة 4 "إدارة صافي الأصول"، التي تورد قائمة بالتحركات في حساب الاحتياطي.

# بيان الأداء المالي لعام 2015

80 يظهر هذا البيان أن إيرادات ونفقات الاتحاد التشغيلية والمالية مصنفة ومبينة ومعروضة على أساس متسق من أجل توضيح صافي العجز أو الفائض للسنة. وقد كانت نتيجة الفترة عجزاً قدره 15,8- مليون فرنك سويسري.

## الإيرادات والنفقات

81 بلغ مجموع الإيرادات 174,3 مليون فرنك سويسري بانخفاض كبير قدره 5,8- مليون فرنك سويسري (3,2- في المائة) مقارنةً بعام 2014 (180,1 مليون فرنك سويسري)، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى انخفاض ’1‘ المساهمات الطوعية (2,5- مليون فرنك سويسري، 21,4- في المائة)، ’2‘ والإيرادات التشغيلية الأخرى (2,8- مليون فرنك سويسري، 7,0- في المائة)، وبصفة خاصة الانخفاض في الإيرادات من خارج الميزانية المتعلقة بدعم المشاريع وبيع المنشورات، ’3‘ والإيرادات المالية (0,2- مليون فرنك سويسري، 19,5- في المائة) وقد نتج هذا الانخفاض بصفة رئيسية عن مكاسب غير محققة في سعر الصرف وعن انخفاض في فوائد الاستثمارات، وهو ما أبلغ عنه في الملاحظة 22. أما الاشتراكات المقررة، والبالغة 126,4 مليون فرنك سويسري، أي ما يعادل 72,5 في المائة من إجمالي الإيرادات، فقد حققت انخفاضاً طفيفاً (0,3- مليون فرنك سويسري، أي 0,3- في المائة) مقارنةً بعام 2014، كما ورد في الملاحظة 21 من تقرير الإدارة المالية.

82 بلغ مجموع النفقات 190,1 مليون فرنك سويسري وهو ما يمثل زيادة قدرها 4,5 مليون فرنك سويسري (2,4 في المائة)، مقارنةً بعام 2014 (185,6 مليون فرنك سويسري). وازدادت نفقات الموظفين، التي تبلغ 150,8 مليون فرنك سويسري وتمثل 79,3 في المائة من إجمالي النفقات، بمقدار 7,1 مليون فرنك سويسري (4,9+ في المائة) كما ورد في الملاحظة 23 من تقرير الإدارة المالية.

## الموظفون

83 أجرينا اختباراً عشوائياً مفصّلاً على عدد من كشوف المرتبات التي تم اختيارها عشوائياً، تشمل موظفين من مختلف الفئات والدرجات. وتتعلق بعض كشوفات المرتبات بموظفين نظاميين يعملون على أساس دائم/مستمر، فيما تتعلق كشوفات أخرى بموظفين يعملون في وظائف محددة الأجل لمدة سنة واحدة أو أكثر. كما أخذت عينتنا في الاعتبار الموظفين المؤقتين الذين يعينون لمدة قصيرة (الموظفون بعقود قصيرة المدة) والاستشاريين الذين يعملون بموجب اتفاقات خدمة خاصة (من غير الموظفين). وكانت جنيف مقر عمل جميع المناصب المختارة وسُددت المدفوعات بالفرنك السويسري، إلا في حالة واحدة وهي عندما كان مقر العمل في نيويورك فكانت المدفوعات تسدد بالدولار الأمريكي. ويمكن للاستشاريين العمل من المنزل. وقمنا بالتحقق من دقة وصحة كشوفات المرتبات فيما يتعلق بالقواعد والإجراءات الموضوعة. وبالنسبة لجميع الكشوفات في العينة، طلبنا الاطلاع على ملفات الموظفين، وذلك للتأكد مما إذا كانت الاستحقاقات والبدلات الممنوحة للموظفين مدعومة بالمستندات المناسبة. ولم نكتشف أخطاء أو مواطن ضعف رئيسية بنتيجة الاختبارات، ولذلك نعتبر أننا حصلنا على ضمانة معقولة بأن القيم المسجلة في الحسابات كانت قيماً صحيحة.

84 ولقد استرعينا الانتباه في تقريرنا للسنة الماضية إلى مخاطر العمل المتقطع الناجم عن اللجوء المكثف للاستشاريين الأفراد الذين يُستخدمون ليؤدوا في جزء من عملهم مهام يومية لا تتسم بالضرورة بتخصص عال ويمكن أن يتولاها في العادة الموظفون النظاميون. وقد أعلمتنا الإدارة بأن استخدام موارد خارجية (أفراد من غير الموظفين) في عام 2015 كان يرتبط في غالب الأحيان بالأعمال والأنشطة التي يضطلع بها كل قطاع ولا سيما مكتب تنمية الاتصالات. وفيما يخص استخدام موارد خارجية في الأمانة العامة، فقد استعين بأفراد من غير الموظفين لتولي أنشطة وأعمال محددة منها حدث تليكوم بالإضافة إلى خدمات إضافية في الترجمة؛ وخدمات مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات؛ ومن أجل تقوية خدمات الأمن وتعزيز الخدمات الطبية. وفي عام 2015، كان عدد الأشخاص الذين أبرموا عقداً واحداً على الأقل لتوفير خدمات استشارية، على النحو التالي: الأمانة العامة: 159 (31+ مترجماً)؛ ومكتب تقييس الاتصالات: 93؛ ومكتب الاتصالات الراديوية: 33؛ ومكتب تنمية الاتصالات: 293. وفي عام 2014، كانت الأعداد ذات الصلة على النحو التالي: الأمانة العامة: 174 (31+ مترجماً)؛ ومكتب تقييس الاتصالات: 61؛ ومكتب الاتصالات الراديوية: 17؛ ومكتب تنمية الاتصالات: 297 (13+ مترجماً).

85 وكما أكدته الإدارة (انظر الرد على اقتراحنا رقم 7 في جدول متابعة التوصيات المرفق بهذا التقرير)، يتم حالياً وضع إطار تنظيمي جديد لتحديد عدد الاستشاريين وأصول استخدامهم، وذلك أيضاً عملاً بتوصية واردة في استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات الذي أجرته مؤخراً وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2016/1).

86 وبالنظر إلى الموجة الكبيرة لحالات التقاعد المتوقعة في المستقبل القريب (34 في المائة من المناصب ستصبح شاغرة في السنوات العشر القادمة)، فإن السؤال المطروح يتعلق بالنموذج المنشود "لتغيير الجيل" في ظل النزعة السائدة اليوم للحد من التكاليف. ويقتضي ذلك دراسة عدد من العناصر مثل تعديل اللوحة التنظيمية، والتخفيض المحتمل لدرجة الوظائف الشاغرة، وإعادة توزيع الموظفين نتيجة خصخصة العمل، والاستجابة لاحتمال رفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة. ويجب أن تُدرج بعض هذه العناصر في الخطة الاستراتيجية الجديدة للموارد البشرية للفترة 2019-2016 التي يتم أيضاً استعراضها. وسيتم مستقبلاً التدقيق في التقدم المحرز لتنفيذ هذه الخطة.

# بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

87 لا يمثل الجدول الثالث، "بيان الاختلافات في صافي الأصول"، تحركات الأموال المخصصة وغير المخصصة المتراكمة وآثار تطبيق المعايير IPSAS فحسب، وإنما يشمل التحركات لكل نوع من الأموال، كما جاء في الملاحظة 4.

# جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

88 يحدد جدول التدفقات النقدية مصادر التدفقات النقدية الداخلة، والبنود التي أنفق عليها النقد أثناء الفترة المستعرضة، والرصيد النقدي في تاريخ الإبلاغ.

89 وفي عام 2015 أبلغ الاتحاد عن تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية بقيمة 1,7+ مليون فرنك سويسري، وهو رقم إيجابي ولكنه أقل من القيمة المسجلة في عام 2014 التي بلغت قيمتها الإجمالية 9,1+ مليون فرنك سويسري. وأبلغ أيضاً عن تدفق نقدي سلب‍ي من الأنشطة المالية (1,5- مليون فرنك سويسري)، يتمثل بسداد قرض مؤسسة FIPOI. ويظهر صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (26,8- مليون فرنك سويسري) اختلافاً سلبياً كبيراً مقارنةً بعام 2014 حيث بلغت قيمته 1,6- مليون فرنك سويسري بسبب ارتفاع الاستثمارات بشكل رئيسي.

90 وأظهر صافي النتيجة في التدفقات النقدية وما يكافؤها انخفاضاً يبلغ 19,9 مليون فرنك سويسري في عام 2015. وقد فحصنا البنود الأساسية عن طريق انتقاء عينات من بعض الحسابات. وكانت النتيجة أن جميع المعاملات التي وقع عليها الاختيار كانت مدعمة على النحو المناسب بتوثيق مساند. وبذلك تم التحقق من التدفق النقدي وتأكيده.

# مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2015

91 أعدّ الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2015" بما يمتثل للمعيار IPSAS 24 الذي يتطلب تضمين البيانات المالية هذه المقارنة الناتجة عن تنفيذ الميزانية نفسها. كما ينص المعيار على توضيح أسباب حدوث فوارق هامة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

92 ويتضمن الجدول الخامس أيضاً عملية التوفيق المحاسبية للاختلافات بين تنفيذ الميزانية (المبالغ الفعلية) والمبالغ المعتمدة في بيان المحاسبة. ويرد مزيد من التفاصيل في الملاحظة 25 في تقرير الإدارة المالية، كما نشير إلى تعليقات الأمين العام الواردة في تقرير الإدارة المالية.

# صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد

93 تم الإبلاغ عن ثلاثة صناديق في الملحق باء 2 من تقرير الإدارة المالية للاتحاد وهي: *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* (بأصول إجمالية تبلغ 6,3 ملايين فرنك سويسري)، و*"صندوق معاشات التقاعد"* (بأصول إجمالية تبلغ حوالي 1,5 مليون فرنك سويسري)، و*"صندوق المساعدة"* (بأصول إجمالية تبلغ حوالي 0,2 مليون فرنك سويسري)، دون أن نتبين أي خطأ و/أو بيان معيب.

94 وفيما يخص *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* و*"صندوق معاشات التقاعد"* في بند الخصوم، سُجل اعتمادان إكتواريان يبلغان على التوالي 54 000 فرنك سويسري و36 000 فرنك سويسري في إطار *"مزايا الموظفين"*، تماشياً مع التقييم الإكتواري الذي أجري في عام 2010.

# برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستئمانية

95 تنص القاعدة 5 في الملحق 2 للوائح المالية على "أن يفتح حساب منفصل لكل مساهمة طوعية أو صندوق استئماني في حساب خاص للاتحاد".

96 وفي الملحق باء 3 لتقرير الإدارة المالية ترد ثلاثة مشاريع تتعلق بنشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووردت مشاريع الصناديق الاستئمانية في الملحق باء 4 لتقرير الإدارة المالية. وتموَّل هذه الصناديق جزئياً عن طريق السحب من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءً على قرار من اللجنة التوجيهية للصندوق. وتمول المشاريع الأخرى بمساهمات محددة (تعرض في الملحق باء 5) وتنظم بموجب اتفاقات مبرمة مع الجهات المانحة. وترد في الملحق باء 6 قائمة بالمشاريع المرتبطة بالصندوق المذكور.

97 وفي عام 2015، ازدادت الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع من 5,7 مليون فرنك سويسري في عام 2014 إلى 6,4 مليون فرنك سويسري في عام 2015. ومن ناحية أخرى، انخفضت الأموال الخارجية المخصصة للمشاريع من 30,0 مليون فرنك سويسري في عام 2014 إلى 28,7 مليون فرنك سويسري في عام 2015.

98 وازدادت معظم الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع بفضل تحويل مبالغ مالية من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وازدادت الأموال الخارجية التي ما زالت بانتظار التخصيص، في عام 2015، إلى 2,9 مليون فرنك سويسري (وكانت تبلغ 2,2 مليون فرنك سويسري في عام 2014).

# الحضور الإقليمي

99 تقدّم معلومات عن القطاعات في الملاحظة 24 من تقرير الإدارة المالية للسنة المالية 2015. وكما أشير في الملاحظة 3، فإن ‏تقديم المعلومات بحسب القطاعات يستند إلى الأنشطة الرئيسية للاتحاد وموارده المالية.

100 ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن "القطاع هو قطاع يمكن تمييزه من نشاط (...) ويكون من المناسب الإبلاغ عنه بشكل منفصل فيما يخص المعلومات المالية لغرض تقييم الأداء الماضي للكيان في تحقيق أهدافه، ولغرض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد مستقبلاً."

101 وفي رأينا، يمكن اعتبار أنه يجدر التركيز بوجه خاص على دراسة أداء الكيانات الإقليمية على مستوى المعلومات المتعلقة بالقطاعات الثانوية. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالقرار 25 (المراجَع في بوسان، 2014) "*تقوية الحضور الإقليمي*". وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) لفتت مراراً نظر المجلس إلى أنشطة المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق (راجع التقرير السنوي الرابع للجنة، النقطة 13.3).

**التوصية رقم 5**

102 نقرّ بأن الإدارة تزوّد المجلس والأعضاء، بطريقة شفافة، بمعلومات عن الحضور الإقليمي في إطار وثائق وتقارير عدة. ولكننا نوصي، من أجل الوفاء بشكل أفضل بمتطلبات القرار 25 وتماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بتضمين تقرير الإدارة المالية معلومات عن القطاعات بشأن الحضور الإقليمي تورد تفاصيل عن الاعتمادات المخصصة للمكاتب الإقليمية وعن نفقاتها الفعلية.

**تعليقات من الأمين العام:**

ستؤخذ هذه التوصية بعين الاعتبار في إطار إعداد تقرير الإدارة المالية لعام 2016 الذي سيقدم إلى المجلس في دورته لعام 2017. وستُدرج في تقرير الإدارة المالية لعام 2017 ملاحظة خاصة عن الحضور الإقليمي بالإضافة إلى جدول مالي.

# الاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة للمكاتب الميدانية

103 بعد تحليلنا لتقارير وحدة التدقيق الداخلي فيما يخص المكاتب الميدانية، أجرينا استعراضاً لاتفاقات البلد المضيف في شتى المناطق. وقد أظهر تحليلنا أن بعض الاتفاقات قد تحتاج إلى مراجعة، وأن استضافة المكتب تعتمد في حالتين اثنتين على "ممارسات متفق عليها" حصراً وليس على نظم رسمية.

**الاقتراح رقم 2**

104 نقترح بالتالي أن تواصل إدارة الاتحاد استعراضها لاتفاقات البلد المضيف السارية لغرض إضفاء طابع رسمي على "الممارسات المتفق عليها" وتحديد المنافع التي تجنى من هذه الاتفاقات، من أجل تعزيز دور الاتحاد وحماية أصوله.

**تعليقات من الأمين العام:**

إن الاقتراح رقم 2 اقتراح مقبول ويجري تطبيقه على أرض الواقع منذ سنوات عدة وسيظل يطبق في المستقبل.

وبالتالي، فقد أبرم في عام 2013 اتفاق محدد لمكتب المنطقة في هندوراس الذي لم يكن يعتمد على أي اتفاق.

وعلى نحو مماثل، ينبغي في المستقبل القريب توقيع اتفاق رسمي لمكتب المنطقة في إندونيسيا (الذي لا يعتمد حالياً على أي اتفاق رسمي)؛ وقد أعطى الطرفان موافقتهما المبدئية على مشروع الاتفاق باستثناء فقرة واحدة لا تزال معلقة بسبب مشاورات داخلية تجرى في حكومة إندونيسيا. وقد يتم أيضاً عمّا قريب الانتهاء من استعراض اتفاق البلد المضيف الساري حالياً للمكتب الإقليمي في بانكوك. وأخيراً، يتم أيضاً التفاوض الآن لإبرام اتفاق بلد مضيف لمكتب المنطقة في شيلي.

والغرض من المفاوضات الجارية فيما يخص المكاتب الميدانية التي لا تعتمد على اتفاق رسمي مع البلد المضيف هو تقنين الممارسات السائدة بإبرام اتفاق مع البلدان المضيفة المعنية.

# تقديم مؤشرات الأداء الرئيسية (KPI)

105 أحطنا علماً بمؤشرات الأداء الرئيسية المالية التي قُدمت في توطئة الأمين العام في تقرير الإدارة المالية، واعتبرنا أنها تستجيب بوجه رئيسي للمسائل المثارة خلال دورة المجلس لعام 2015.

106 ونتفق مع كلام الأمين العام الذي "من الضروري تفسير نتائج المؤشرات بعناية من أجل الحصول على مقارنة ذات مغزى مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى" (انظر أيضاً الفقرتين 69 و70 أعلاه). والجدير بالذكر أيضاً أنه في بعض الحالات تَترك المعايير المحاسبية للإدارة حرية الاختيار والتقدير فيما يخص إنفاذها، ولذلك لا يمكن أن يكون اتساق المحاسبة في الأمم المتحدة مضموناً على نطاق الوكالات المختلفة.

107 ونحن نعتبر أنه من المهم بالنسبة للاتحاد أن تكون هناك دراسة تحليلية مالية تستخدم مؤشرات رئيسية (كما في الوثيقة CWG-FHR 5/6) وتتضمن شروحاً وتحاليل. وعلى الرغم من الأهمية المحتملة لإجراء مقارنة مع جهات خارجية، ونظراً إلى صعوبة الحصول على مؤشرات قياسية خارجية مناسبة ومتسقة كما جرى توضيحه آنفاً، فإنه من المهم الإشارة إلى أن هذه المعدلات ينبغي أن يُنظر إليها على أنها تحليل للتوجهات العامة وينبغي عادة ألا تكون جزءاً من عملية التصديق على الحسابات.

# متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة

108 يجمع الملحق I جميع التوصيات والاقتراحات السابقة التي وردت من إدارة الاتحاد وقت تقديم التقرير. ويجمع الملحق II جميع التوصيات الصادرة عن سلفنا، مكتب المراجعة الاتحادي السويسري، والتعليقات الواردة من إدارة الاتحاد وقت تقديم التقرير. ويظهر الملحق III متابعة جميع الاقتراحات.

109 إن التوصيات التي جرى تقييمها على أنها "مغلقة" لن تدرج مجدداً في تقرير المراجع للسنة القادمة ما لم تكن بحاجة إلى متابعة سنوية.

الملحـق I

متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة

|  | **التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** | **تعليقات وردت من الأمين العام حتى صدور هذا التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العليا بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية 1/2014** | نحن نرى أن البنود المفقودة أو المسروقة تستحق إجراءً منفصلاً ومحدداً قبل شطبها، وعلى الرغم من اعترافنا بأن هناك إجراءً سارياً، فإننا نوصي الإدارة بتعزيز الإجراء الحالي الخاص بهذه المسألة المحددة. | سيتم تعديل الإجراء الحالي بناءً على ذلك في عام 2015. | جرى تعزيز الإجراء بطريقة أوضح فيما يخص البنود المفقودة أو المسروقة عملاً بالتوصية.  وبالإضافة إلى ذلك، عُزز التنسيق بين الشعبة المعنية بالأمن، ووحدة إدارة الأصول/دائرة إدارة الموارد المالية ودائرة خدمات المعلومات.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  يتم توضيح مسألة حماية أصول تكنولوجيا المعلومات في الأمر الإداري المعدل 15/11 المنشور في 16 ديسمبر 2015.  **التحديثات حتى نهاية فبراير 2016:**  عُدل الأمر الإداري بشأن إدارة المخزونات ونشر الأمر الإداري 15/11 في ديسمبر 2015 ويقدم إجراءً مفصلاً لإنشاء سجلات جرد المخزونات وإدارتها ومن أجل حماية أصول تكنولوجيا المعلومات. | مغلق  ستتابَع هذه التوصية في إطار عمليات المراجعة التي سنجريها مستقبلاً. |
| **التوصية 2/2014** | نوصي الإدارة بالبدء في طرح مناقصة لاختيار خبير إكتواري لإجراء التقييمات الإكتوارية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25. | يتم الآن وسيتم الالتزام بقواعد المشتريات بدقة عند اللجوء إلى طرح المناقصة الخاصة بالتقييمات الإكتوارية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25. | إن الاتحاد مرتبط بعقد حتى نهاية عام 2015.  وسيتم وفقاً لقواعد المشتريات والنظم السارية نشر دعوة لتقديم العروض في بداية عام 2016.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  ستُستهلّ في بداية مارس المناقشات بين دائرة إدارة الموارد البشرية ودائرة إدارة الموارد المالية لتحديد متطلبات الاتحاد، ويُفترض أن تُنشر الدعوة لتقديم العروض في نهاية أبريل.  **التحديثات حتى نهاية فبراير 2016:**  في مارس 2016، ستقوم دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD) بالتعاون مع دائرة إدارة الموارد البشرية (HRMD) بتجديد المتطلبات المتعلقة بإجراء دراسة إكتوارية عالمية للمعيار IPSAS 25. ومن المقرر أن تنشر الدعوة ذات الصلة لتقديم العروض في نهاية أبريل 2016. | منفذ جزئياً  نحيط علماً بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة بالفعل وسنتابع عملية التنفيذ. |
| **التوصية 3/2014** | نوصي الإدارة بإجراء دراسة مراجعة إكتوارية كاملة لتقييم متى يمكن أن تتعرض السلامة المالية للاتحاد للخطر على المدى الطويل من جراء احتياطات خطة التأمين الصحي. بيد أنه بالنظر إلى أن الانتقال إلى النظام الجديد لا يزال جارياً، يتعين إجراء هذه الدراسة بعد الانفصال عن الصندوق SHIF وبعد توفر بيانات كافية في إطار الخطة CMIP، وليس قبل نهاية عام 2016 بأي حال. وتحل هذه التوصية محل التوصيتين السابقتين رقم 6/2012 ورقم 3/2013، حيث نرى إقفالهما. | أُحيط علماً بهذه التوصية. وستجرى دراسة إكتوارية كاملة عملاً بالتوصية. | عملاً بالتوصية، ستُجرى دراسة إكتوارية كاملة في نهاية عام 2016 بناءً على البيانات والنتائج التي ستتمخض عنها خطة التأمين الطبي الجماعي (CMIP).  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  ستدرج متطلبات هذه الدراسة في الدراسة الإكتوارية الرئيسية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25 (التوصية 2/2014). | مستمر |
| **التوصية 4/2014** | نظراً إلى الحاجة إلى تدابير علاجية، يمكن للمجلس النظر في هذه الأدوات: ونوصي الإدارة بمراقبة هذه الأدوات لضمان التمويل الكافي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول وفي الأجل الطويل. | يعد تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول فضلاً عن الخصوم الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، الشاغل الرئيسي للاتحاد ويجري رصده بدقة. وهذه الأدوات المذكورة أعلاه، أخذت في الاعتبار، ضمن أمور أخرى عند تخطيط الانتقال إلى الخطة CMIP وعند إعداد ميزانية فترة السنتين 2014-2015 والخطة المالية للفترة 2016-2019، فضلاً عن ميزانية فترة السنتين 2016-2017، التي ستعرض على المجلس أثناء دورته لعام 2015. والمراقبة مستمرة لنتائج الخطة CMIP مع التواصل الاستباقي المنتظم مع جميع أصحاب المصلحة وإدخال التحسينات المقترحة واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، من شأن كل ذلك أن يمكن من التمويل على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. | تتابع الإدارة هذه التوصية وتراقب بعناية الأدوات المختلفة لضمان السلامة المالية للاتحاد. | مستمر |
| **التوصية 1/2013** | ***تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف***  فيما يتعلق بحسابات المكاتب الميدانية، نوصي بأن تبذل الإدارة جهوداً لاستعراض وتحديث سلطات التوقيع على نحو أفضل لدى المصارف، حسب الاقتضاء، وفقاً للوائح المالية في الاتحاد، وبأن ترصد على نحو أفضل من خلال المقر الرئيسي أي تغييرات في سلطات التوقيع لدى المصارف، في حالة إضافة مفوض توقيع جديد أو في حالة شطب اسم أي فرد لم يعد مفوضاً بالتوقيع. | تم إرسال تذكير بواسطة دائرة إدارة الموارد المالية إلى جميع المكاتب الميدانية بشأن أهمية التحديث المستمر لقائمة الموظفين الذين لديهم سلطة توقيع معلنة لدى المصارف. وقد صدرت تعليمات إلى المكاتب الميدانية لكي تبلغ دائرة إدارة الموارد المالية بأي تغيير في الموظفين يؤثر على قوائم الموقعين من أجل ضمان تحديث وصون هذه القوائم بشكل صحيح. | كُلفت المكاتب الميدانية بالإبلاغ عن التغيرات المتعلقة بالموظفين التي تؤثر على قائمة الذين يوقعون في المصارف بشكل مستمر. ومن أجل إعداد المراجعة الخارجية للاتحاد لعام 2014، أرسل رئيس دائرة إدارة الموارد المالية في نوفمبر 2014 رسالة تذكير إلى جميع المكاتب الميدانية لضمان إبلاغ المصارف بالتحديثات الضرورية قبل نهاية عام 2014. وسوف تتم هذه العملية في نهاية كل عام.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  جرى تحديث جميع القوائم بإدراج التواقيع الصحيحة المرخص بها. | مغلق |
| **التوصية 5/2013** | ***على الرغم من عدم تنفيذ إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة (ERM) بعد، من الضروري وضع خطة تقوم على تقييم المخاطر***  على الرغم من أننا ندرك أنه قد تكون هناك مشكلة في إجراء تقييم المخاطر دون إدارة المخاطر المؤسسية، فإننا نوصي المراجع الداخلي بتعزيز العملية لإنتاج خطة مراجعة "على أساس المخاطر" انطلاقاً من سجل المخاطر وتحليل المخاطر (وأن تنفذ العملية سنوياً). | تماشياً مع التوصية التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة أيضاً، سوف تعزز وحدة المراجعة الداخلية عملية التخطيط وسوف تدرج في خطة المراجعة عناصر تحليل المخاطر والأولويات. | أعدت خطة المراجعة لعام 2015 واعتمدت قدر الإمكان على معلومات المخاطر التي تم الحصول عليها من خلال المناقشات مع كبار المديرين المسؤولين، واستكملت بواسطة المواقف وحصيلة المناقشات في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014. وتتضمن خطة المراجعة لعام 2015 عناصر المخاطر هذه وتمس بنود التخطيط على المدى المتوسط.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  سوف يتم المزيد من العمل بالنسبة لخطة المراجعة لعام 2016.  **التحديثات حتى نهاية فبراير 2016:**  من أجل وضع خطة المراجعة الداخلية لعام 2016، أُجرى تقييم للمخاطر استناداً إلى نظام مراجعة قائم، وعمليات الاتحاد، والسجل الرسمي لمخاطر الاتحاد. | مغلق |
| **التوصية 1/2012** | ***اشتراط ازدواج التوقيع للمبالغ فوق 5 000 فرنك سويسري***  رغم أننا فهمنا من الإدارة ما يتعلق بإمكانية اشتراط توقيعين في المكاتب الميدانية، إذ قد لا يوجد في المكتب الميداني إلا موظف فني واحد، فإننا نوصي الإدارة باشتراط توقيعين في العمليات المالية مع المصارف بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز 5 000 فرنك سويسري كلما كان ذلك ممكناً، وبأنه ينبغي للموظف المسؤول في الميدان في حالة تعامله وحده بشأن حساب مصرفي للاتحاد أن يتلقى ترخيصاً مسبقاً بذلك من الإدارة. | تطبق هذه الإجراءات كلما كان ذلك ممكناً. وفي حالة المكاتب الميدانية التي لا يمكن فيها توفر توقيعين بسبب قيود محددة (قيود قانونية في حالة بعض البلدان بالنسبة للتوقيعات المصرفية)، فتطبق ترخيصات ورقابة محددة. | يتم تطبيق الإجراءات وفقاً لتعليق الأمين العام.  وعلاوة على ذلك، روجعت قائمة التوقيعات المأذون بها وتم تذكير المسؤولين في المكاتب الميدانية بالمسارعة إلى الإبلاغ عن أي تغييرات بصدد الموظفين المفوضين بالتوقيع. وعلاوة على ذلك، تم تحديث مذكرة داخلية من دائرة إدارة الموارد المالية بخصوص تفويض التوقيع لتعكس أحدث التغيرات في الموظفين المفوضين فضلاً عن عتبة 5 000 دولار أمريكي في المكاتب الميدانية.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  أدخلت جميع التعديلات اللازمة على التواقيع المرخص بها بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية. | مغلق  نحيط علماً بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة بالفعل وسنتابع عملية التنفيذ. |
| **التوصية 2/2012** | ***النقد الحاضر في المكاتب الميدانية***  نرى أن الاختلاف الذي وجدناه بسبب مسألة التوفيق غير مهم من حيث القيمة. إلا أننا نوصي الإدارة بأن تشدد الضوابط على النقد الحاضر، وبأن تتخذ من التوصية المقدمة من المراجعة الداخلية مرجعاً لها في تقاريرها المتصلة بالحضور الإقليمي للاتحاد. | يجرى توفيق الأموال النقدية في الوقت الحاضر بصفة شهرية في المكاتب الميدانية. ولذلك فإن أي عد يجرى في غضون الشهر من شأنه أن يثير مسائل توفيقية بسبب ذلك. وستكفل دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD) إجراء استعراض للعملية الحالية في عام 2013. وقد حددت هذه المسائل بالفعل في تقارير المراجعة الداخلية التي أعدت مؤخراً بالإضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية الرامية إلى التخفيف من المخاطر المتصلة بها. وقد وافقت الإدارة بالفعل على هذه التوصيات وستتخذ تدابير أخرى في عام 2013. | تستخدم جميع المكاتب الميدانية التقرير الموحد. وسيقوم مكتب تنمية الاتصالات/اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة بدعم من دائرة إدارة الموارد المالية بوضع المبادئ التوجيهية لاستعمال المبالغ النقدية الصغيرة وفقاً للتوصية الواردة في تقرير المراجع الداخلي SG‑SGO/IA/14‑18 في يونيو 2015.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  نُفذ تقرير مشترك عن إدارة التدفقات النقدية يتم استخدامه الآن في جميع المكاتب الإقليمية/مكاتب المناطق. | مغلق |
| **التوصية 3/2012** | ***"الحق في المساحة"***  بالنظر إلى أن من المهم ومن مصلحة الاتحاد تمديد "الحق في المساحة" الذي منحته ولاية جنيف للاتحاد منذ سنة 1967، فإننا نوصي الإدارة بالبدء في أقرب فرصة ممكنة في إجراء المفاوضات بهذا الشأن مع سلطات البلد المضيف المختصة. | في يناير 2013 أجرى المستشار القانوني اتصالات مع سلطات البلد المضيف المختصة من أجل الشروع في عملية التفاوض. | رحبت السلطات المختصة في البلد المضيف بطلب الاتحاد من حيث المبدأ وأكدت اهتمامها وأن المزيد من التطورات ستحدث جراء القرارات المتعلقة باستبدال مبنى فارامبيه، والتي لا تزال حالياً قيد المناقشة.  قرر مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 إنشاء فريق عمل تابع للمجلس. وسيقوم فريق العمل بدعم من الأمانة العامة بدراسة حال مباني مقر الات‍حاد، ومواصلة تحليل الخيارات التي قُدِّمت حتى الآن وأي مقترحات أخرى من الدول الأعضاء، بغية التعامل الرشيد مع المباني في الأجل الطويل، بغرض إعداد توصية للمجلس. وقد عقد الاجتماع الأول لفريق العمل التابع للمجلس في 28 يناير 2015.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  ما زال فريق العمل التابع للمجلس يعمل على الخيارات المطروحة لمباني مقر الاتحاد على المدى الطويل. وعُقد اجتماع ثان في 28 سبتمبر 2015. | مستمر |
| **التوصية 4/2012** | ***تدوين الأصول في السجل***  […] أجرينا فحصاً مادياً للمخزونات على بعض فئات الأصول الثابتة مثل عينة من بنود الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات التابعة للاتحاد، وتتبعناها في الحسابات. ولاحظنا أن المسؤولين في الاتحاد في شعبة إدارة المرافق (دائرة إدارة الموارد البشرية) لم يعثروا على بعض الأصول خلال الفحص المادي للمخزونات في نهاية السنة (حوالي 0,73 في المائة من قيمة حيازة الأصول المعنية). ونحن ندرك أن الضوابط الرقابية اكتشفت أن جزءاً من هذه الأصول لم يعثر عليه عند نهاية السنة، إلا أننا نوصي الإدارة بمواصلة بحثها وبإسقاط البند الذي لن يعثر عليه أثناء عام 2013. | سأصدر أوامري لدائرة إدارة الموارد المالية بأن تنسق مع شعبة إدارة المرافق لضمان تواصل الجهود في عام 2013 وتوضيح وجود ومعالجة البنود التي لا يعثر عليها في فحص المخزونات. | بدأت عملية تحديد وتوطين و/أو شطب الأصول التي لم يعثر عليها خلال فحص المخزون في السنوات الماضية وهي تسير وفقاً للخطة.  **في نهاية عام 2014** انخفضت قيمة الأصول غير الممولة بشكل كبير عن قيمتها في عام 2012 بنسبة 83 في المائة.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  سيُعرف مستوى تحديد الأصول التي لم يُعثر عليها عند استكمال مخزونات الجرد الفعلي في 31 ديسمبر 2015. | مستمر |
| **التوصية 10/2012** | ***رقمنة ملفات الموظفين***  رغم أن تحليلنا لتطابق البيانات المدرجة في نظام تكنولوجيا المعلومات مع ملفات الموظفين لم يُسفر عن أي مشكلة كبرى، فإننا نوصي الإدارة بالشروع في تقييم فعالية تكلفة رقمنة ملفات الموظفين لا من أجل الحيلولة دون أن يؤدي أي حادث عرضي إلى فقدان بيانات أساسية فحسب، وإنما من أجل السماح أيضاً بتوفير واجهة إلكترونية لملفات الموظفين في نقطة النفاذ إلى الخدمات بالنسبة لإدارة الموارد البشرية. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وأخبركم بأن دائرة إدارة الموارد البشرية تدرس هذه الإمكانية. | أنشئ مخطط أولي مفصل (DBBP) لنظام ملفات الموظفين الشخصية (الأرشفة الرقمية) في 19 أبريل 2013.  ويضم هذا المخطط عملية أعمال HRAD (خدمة E&B) ورسم بنية ملف الموظفين الشخصي (الورقي). ويرتبط النظام ببرمجية SAP-ERP\_HCM.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2015:**  تم الانتهاء من المرحلة الأولى من إنشاء هذه الأداة. ونظام ملفات الموظفين الإلكترونية الشخصية هو الآن قيد التشغيل.  وتتركز المرحلة التالية من الممارسة المتعلقة بأعمال HRAD (خدمة E&B) بصورة رئيسية في الاتجاهين التاليين:  (1 تخفيض مواقع الخزن السابقة (الخزائن والأدلة المحوسبة) لإعادة توجيه تدفقات وثائق المحفوظات إلى نظام الملفات الإلكترونية.  (2 تخفيض عدد الوثائق الورقية بواسطة طرائق العمل المعدلة (التكرار، التراكب، الطباعة غير الضرورية، إلخ.). وسوف يكون هناك دائماً وثائق ورقية لأن الوثائق الأصلية الموقعة يجب أن تحفظ لأسباب قانونية ولتأكيد دقة المعلومات المسجلة في برمجية SAP‑ERP\_HCM.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  إن الرقمنة جارية. وتقوم دائرة إدارة الموارد البشرية بعملية استعراض أساسية لجميع إجراءاتها وتدفق وثائقها بغية إنشاء هيكل إلكتروني لإدارة المعلومات يكون مركزياً ومنظماً وآمناً، من أجل دعم تقديم الخدمات الخاصة بالموارد البشرية. | مستمر |

الملحق II

متابعة التوصيات التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري

| **التقرير** | **التوصية التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير السويسري** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد فيما يتعلق بتقرير المراجع السويسري** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العليا للاتحاد بحسب تقييم ديوان المراجعة الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية 2/2008**  **التوصية 3/2009** | تعتبر المعاملات التي تجري يدوياً خارج بيئة برمجية نقطة النفاذ إلى الخدمة SAP مصدراً للأخطاء والخلل وينشأ عنها مهام إضافية قد لا تظهر في توصيف الوظائف بالنسبة للموظفين المعنيين. وهذه المهام، والتي تجري دون أي سند حقيقي تؤدي إلى تأخيرات.  أدعو الاتحاد ثانيةً إلى القيام بأسرع ما يمكن بإدراج نظام مراقبة الميزانية (BCS) لإدارة المشاريع ضمن البرمجية SAP.  وبناءً عليه أدعو الاتحاد إلى:  - اتخاذ قرار بشأن إمكانية إدراج جميع المشاريع التي لم تقفل تشغيلياً ومالياً ضمن وحدة إدارة المنح (GM) للتمكين من حساب الفوائد على الاستثمارات المتعلقة بهذه المشاريع وتوزيعها بصورة سليمة.  - تحديد العمليات الرئيسية للتعاون التقني وتوزيع المسؤوليات المقابلة.  - تنفيذ إجراءات التدريب اللازمة من أجل استعمال البيئة الجديدة للبرمجية SAP بكفاءة في مجال التعاون التقني. | ترتبط التوصيتان 1/2008 و2/2009 ببعضهما ارتباطاً وثيقاً. وفي عام 2011 أجرت دائرة إدارة الموارد المالية ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) ودائرة خدمات المعلومات، بدعم من المكاتب الاستشارية، دراسة بشأن ما إذا كان يتعين إدخال نظام محاسبي آخر بالدولار الأمريكي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التدريب على الوحدة الخاصة بإدارة المنح ينبغي الارتقاء به للاستفادة القصوى من خصائص هذه الوحدة.  ولقد تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بالتسيير الإداري للمشاريع. وقد تم إقفال جميع المشاريع التي لم يتخذ أي إجراء بشأنها لعدة سنوات وتم وضع أي مبالغ متبقية في حساب معلق (لإعادتها إلى الجهات المانحة أو استخدامها في مشروعات أخرى وما إلى ذلك). وتم الاتصال بالجهات المانحة لتقرير الاستخدام المناسب لهذه المبالغ فيما بعد.  وفيما يتعلق بنظام إدارة المنح في البرمجية SAP، أجريت دراسة أو تحليل للثغرات في عام 2011 لتحديد متطلبات التطوير التي من شأنها أن تسمح باستخدام النظام على الوجه الأمثل وبصورة متوائمة. | نفذ الاتحاد إدارة المنح (GM) ضمن SAP في يناير 2010 من أجل الإدارة المالية لمشاريع التعاون التقني. وقد استعرضت العمليات المالية ذات الصلة في عام 2011 وهي الآن في طور الاستمثال كما يعاد تدريب المستعملين. | ما زالت هذه العملية قيد التنفيذ بسبب القيود المفروضة على الميزانية.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:**  بسبب القيود المفروضة على ميزانية مكتب تنمية الاتصالات، أرجئ العمل الرامي إلى الاستفادة من هذه العملية على الوجه الأمثل. | مستمر |

الملحق III

متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة

|  | **الاقتراح الذي تقدم به ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العليا بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الاقتراح 1/2014** | *الأصول المنخفضة القيمة (LVA)*  نقترح في هذا الصدد أن تنظر الإدارة في مراجعة حد العتبة للأصول المنخفضة القيمة، خاصةً تحديد الفئات المختلفة للبنود واستهلاكها طبقاً لعمرها النافع. | ستتم دراسة هذا الاقتراح من أجل تحليل أثر تحديد عتبات تفاضلية طبقاً لفئة الأصول الثابتة. وجدير بالذكر أن القيمة 15,2 مليون فرنك سويسري تمثل القيمة الإجمالية للأصول المنخفضة القيمة المحسوبة في وحدة الأصول الثابتة منذ تطبيق المعايير IPSAS (بما في ذلك مبلغ لموازنة التنفيذ ما قبل المعايير (IPSAS)). | ما زال تنفيذ هذا الاقتراح قيد التقييم. | مستمر |
| **الاقتراح 2/2014** | نقترح أن تقوم الإدارة في نهاية عام 2015 بالنظر فيما إذا كانت بعض الافتراضات تحتاج إلى مزيد من التنقيح. | أحيط علماً بهذا الاقتراح وستتم مراجعة جميع الافتراضات بناءً على ذلك بالنسبة للتقديرات المتعلقة بالسنة المالية 2015. | جرت مراجعة الافتراضات، مع مراعاة أيضاً بعض التغيرات في خصائص موظفي الاتحاد الذين تغطيهم خطة التأمين الطبي الجماعي، وذلك فيما يخص العدد (انخفاض عدد الموظفين) والعمر وجوانب أخرى. وتظهر الافتراضات المختلفة في تقرير مكتب AON. | مغلق |
| **الاقتراح 3/2014** | نقترح على الإدارة، عند الحاجة، أن تحدد مجموعة شاملة من الأدوات والأدوات الفرعية وأن تستخدم الأداة الأهم لمراقبة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة ومعالجته بشكل فاعل. | تتم حالياً مراقبة خطة التأمين الصحي الجماعي بهدف التمكن في وقت مبكر من تحديد التعديلات التي تضمن تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. وقد أُخذت القوى الدافعة المذكورة أعلاه في الاعتبار من أجل تحديد التعديلات ذات الصلة. وسوف يموَّل التزام التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة وفقاً للموارد المتاحة الطويلة الأجل مع مراعاة القيود المفروضة على الميزانية. | تأخذ الإدارة بهذا الاقتراح؛ وعند انتهاء الدراسة الإكتوارية الكاملة، سيُنظر في نتائجها من أجل تحديد الأدوات المناسبة لمعالجة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة بشكل فاعل. | مستمر |
| **الاقتراح 4/2014** | نقترح على الإدارة أن تبدأ بإجراء تحليل داخلي بشأن ما إذا كان يمكن تحسين التوزيع عبر زيادة الموزعين في مناطق أخرى. | إن توظيف موزعين جدد هي عملية مستمرة لتنمية المداخيل المتولدة من المبيعات. وقد أضافت شعبة البيع والتسويق 26 موزعاً جديداً في السنوات الخمس الأخيرة (كان هناك 59 موزعاً في عام 2010). وسوف نواصل السعي لإيجاد موزعين جدد في المناطق المنقوصة التمثيل حالياً. | ازداد عدد الموزعين في عام 2015 خمس مرات، ونحن نحاول الآن العثور على بضع موزعين إضافيين في جنوب أمريكا، ولكنه ليس من السهل إثارة اهتمام عملاء جدد. | مغلق |
| **الاقتراح 5/2014** | أوضحت الإدارة أنه من خلال هذه "السياسة لرد المنشورات" يمكن لنسبة مئوية أعلى من 5 في المائة أن تحسن نشاط التوزيع، وبالتالي نقترح النظر في إجراء تقييم بشأن ما إذا كان للسياسة المتعلقة بالنسبة 5 في المائة التأثير المتوقع بعد نهاية فترة تجريبية أولى مدتها سنة. | استحدثت "سياسة رد المنشورات" في الاتحاد للمرة الأولى في عام 2014. وقد تمت المحافظة عمداً على نسبة مرتجعات متدنية لا تتعدى 5 في المائة للتقليل من فائض المخزون لدى الموزعين الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة للاتحاد. وقد بلغت المرتجعات الأولى من المنشورات في أبريل 2015 حوالي 1 في المائة فقط، ما يعبر عن النهج الحذر الذي اتبعه الموزعون. وسوف نواصل مراقبة المرتجعات في المستقبل وننظر في زيادتها تدريجياً إذا لزم الأمر. | يمكن أن نعتبر أن نسبة 5 في المائة من المرتجعات تبقى صالحة حتى نهاية عام 2015؛ ولكننا نستمر في مراقبة الوضع ولا مانع لدينا لزيادة النسبة إذا لزم الأمر. | مغلق |
| **الاقتراح 6/2014** | نقترح على الإدارة أن تراقب تطور مبيعات النسخ الورقية وأن تجري تحليلاً له من أجل الحصول على العناصر التي تدعم قرارات تتعلق باتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن هذه المسألة. | تجري مراقبة دقيقة لأداء مبيعات جميع المنشورات التي أتيح للجمهور النفاذ الإلكتروني المجاني إليها. ويجري باستمرار تحليل كل منشور لتقييم التأثير على الإيرادات وتمكيننا من اتخاذ إجراءات تصحيحية. ومن بين المنشورات الراهنة لوائح الراديو لعام 2012 التي تكمل مدة خدمتها البالغة 4 سنوات في عام 2016 حيث نجري بعد ذلك تقييماً للأثر واتخاذ الإجراء المناسب. | نحن نعرف العدد الدقيق للأشخاص الذين استخدموا خدمة التنزيل المجاني فضلاً عن الوثائق المنزلة. وقد خسرنا بضع شارين صغاراً لا يشترون عادة سوى كتاب واحد إلا أن المبيعات عن طريق تجار التجزئة قد ازدادت.  وأنشأنا أيضاً نظام تنزيل غير مجاني يتيح للشارين حفظ النسخة ثم شراء النسخة الفعلية. ولكننا لاحظنا أنه على الرغم من وجود تخفيض بنسبة 40 في المائة على سعر النسخ الإلكترونية، ما زال العديد من الشارين يفضلون اقتناء نسخة فعلية سواء أكانت ورقية أو على قرص رقمي DVD. ولحسن الحظ، فقد حلّ القرص الرقمي محل الغالبية العظمى من النسخ الورقية، مما يوفّر تكاليف البريد والطبع ويساهم أيضاً في الحفاظ على البيئة. | مغلق |
| **الاقتراح 7/2014** | نقترح على الإدارة أن تجري تحليلاً للتداعيات فيما يتعلق بضياع الخبرة ذات الصلة التي يمكن أن تترتب عن التبديل السريع للأشخاص وحالات التقاعد المتوقعة، وتحديد أولويات استراتيجية للاحتياجات المستقبلية من الموظفين في الأجل المتوسط. | أحاطت الإدارة علماً بالاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين الإعلان عن سياسة بشأن استخدام عقود اتفاقات الخدمة الخاصة لضمان استخدام هذه القوة العاملة على نحو ملائم وبما يخدم المصلحة الفضلى للاتحاد. | أ ) ما زال يجري العمل على الإعلان عن سياسة بشأن استخدام عقود اتفاقات الخدمة الخاصة (SSA). وستشمل السياسة الجديدة العناصر التالية:  - تعريف منقح لعقود اتفاقات الخدمة الخاصة؛  - تحديد مختلف فئات المهام التي يجوز أن يبرم لها عقد اتفاق خدمة خاصة مع مراعاة حجم الوظائف الأساسية/غير الأساسية، والمهام المرتبطة بالمشروع، والخبرة الرفيعة المستوى اللازمة لإجراء بحوث معينة؛  - استحداث عملية توظيف موحدة على نطاق الاتحاد؛  - وضع جدول للأجور وتحديد نطاقاتها بما يغطي شتى الاحتياجات؛  - مبادئ توجيهية واضحة بشأن الجداول الزمنية لتنفيذ العمليات؛  - مبادئ توجيهية واضحة بشأن المدة بما في ذلك الأحكام والشروط السارية لتمديد هذه العقود وتجديدها؛  - إعادة تحديد المزايا الاجتماعية المرتبطة بها والمستحقات الأخرى (مثل تكاليف السفر، وبدل الإقامة اليومي للموظفين غير المحليين، إلخ.)؛  - تحديد أداة لتقييم المخرجات.  ب) ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن إبرام العقود الداخلية وعقود اتفاقات الخدمة الخاصة خاضع لإشراف موظفين معينين لهذا الغرض، للمساعدة على الحفاظ على الاستقرار المؤسسي. | مستمر |
| **الاقتراح 2/2013** | فيما يتعلق بتعويض الخدمات الطبية، فإننا نقترح على الإدارة إجراء دراسة لتقييم أثر تخفيض ملموس في الخدمات التي لا تتعلق حصراً بالرعاية الصحية. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأحيطكم علماً بأن الإدارة سوف تتابع المسألة مع شركة إدارة المطالبات الجديدة بشأن الدراسة المذكورة. | جرى تنفيذ خطة التأمين الصحي الجديدة منذ أقل من سنة وتتم مراقبتها بعناية من أجل تحليل الآثار الأولى لتنفيذ خطة التأمين الصحي الجماعي. وحتى الآن فرض مبلغ استقطاع كما جرى الحد من التكاليف بشكل أكبر. وسوف ينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقاً لأداء الخطة.  **التحديثات حتى 31 ديسمبر 2015:**  تعقد لجنة الإدارة بانتظام اجتماعات من أجل البحث في تدابير أخرى للحد من التكاليف. ويُرصد الوضع المالي للخطة باستمرار. | مغلق  سيتابع هذا الاقتراح في إطار عمليات المراجعة التي سنجريها مستقبلاً. |
| **الاقتراح 3/2013** | نقترح أن تنظر الإدارة، دون تخفيض جودة الخدمات الصحية، في تحديد عتبة للإنفاق على الخدمات الصحية تحددها على أساس النفقات المعقولة والمعهودة، وذلك لضمان استدامة احتواء تكاليف الخطة الجديدة. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأحيطكم علماً بأن الإدارة سوف تستكشف خيارات تحديد عتبة معقولة مع شركة إدارة المطالبات الجديدة. | جرى تنفيذ خطة التأمين الصحي الجديدة منذ أقل من سنة وتتم مراقبتها بعناية من أجل تحليل الآثار الأولى لتنفيذ خطة التأمين الصحي الجماعي. وحتى الآن فرض مبلغ استقطاع وجرى الحد من التكاليف بشكل أكبر. وسوف ينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقاً لأداء الخطة.  **التحديثات حتى 31 ديسمبر 2015:**  تعقد لجنة الإدارة بانتظام اجتماعات للبحث في تدابير أخرى للحد من التكاليف. ويُرصد الوضع المالي للخطة باستمرار. | مغلق  سيتابع هذا الاقتراح في إطار عمليات المراجعة التي سنجريها مستقبلاً. |
| **الاقتراح 5/2013** | نقترح على وحدة المراجعة الداخلية اعتماد خطة مراجعة متعددة السنوات، على أساس دورة متجددة، تقوم على عملية لتقييم المخاطر. | سوف تسعى وحدة المراجعة الداخلية إلى توسيع نطاق تخطيط المراجعة ليصبح على أساس متعدد السنوات. | فبراير 2015: جار - تتضمن خطة المراجعة لعام 2015 عناصر المخاطر هذه وتمس بنود التخطيط في الأجل المتوسط.  **التحديثات حتى 31 مارس 2016:**  تستند خطة المراجعة لعام 2016 إلى عملية لتقييم المخاطر وتتضمن أيضاً عناصر لتحديد المخاطر الرئيسية في الأجل المتوسط، وستغطيهما عمليات المراجعة. | مغلق |
| **الاقتراح 6/2013** | تبعاً لتوصيتنا السابقة رقم 5، من المهم في رأينا ربط النشاط بالخطر. ومع أننا لاحظنا في خطة العمل السنوية 2014 عدداً أكبر من عمليات المراجعة المخطط لها على مستوى المقر الرئيسي، نقترح على وحدة المراجعة الداخلية أن تحدد للأمين العام وللجنة IMAC أثناء عملية الموافقة على خطة العمل السنوية، إذا كان عدد المراجعات المخطط لها كافية لتغطية المخاطر الرئيسية المستبانة. | سوف تحيط وحدة المراجعة الداخلية الأمين العام واللجنة IMAC علماً بما إذا كان قد تم تحديد أي ثغرات في تغطية المراجعات. | فبراير 2015: معلّق - سوف يتم المزيد من العمل بالنسبة لخطة المراجعة لعام 2016.  **التحديثات حتى 31 مارس 2016:**  تستند خطة المراجعة لعام 2016 إلى عملية لتقييم المخاطر وتتضمن أيضاً عناصر لتحديد المخاطر الرئيسية في الأجل المتوسط، وستغطيهما عمليات المراجعة. | مغلق |
| **الاقتراح**  **7/2013** | تبعاً لاقتراحنا السابق رقم 5، ونظراً إلى أنه قد يكون من الصعب تغطية جميع المخاطر المستبانة في سنة معينة، نقترح أن تقدم وحدة المراجعة الداخلية في خطة عمل متعددة السنوات عدداً من المراجعات كافية لأن تغطي، في فترة معينة، المخاطر الرئيسية المستبانة. | سوف تسعى وحدة المراجعة الداخلية لتمديد تخطيط المراجعة على أساس متعدد السنوات مع مراعاة تغطية المراجعة للمخاطر الرئيسية التي تحددها الوحدة. | فبراير 2015: معلّق - سوف يتم المزيد من العمل بالنسبة لخطة المراجعة لعام 2016.  **التحديثات حتى 31 مارس 2016:**  تستند خطة المراجعة لعام 2016 إلى عملية لتقييم المخاطر وتتضمن أيضاً عناصر لتحديد المخاطر الرئيسية في الأجل المتوسط، وستغطيهما عمليات المراجعة. | مغلق |
| **الاقتراح 8/2013** | مع أننا ندرك وجود نظام مفصَّل لرصد الوقت، نقترح أن تربطه وحدة المراجعة مع جميع المهام الممكنة المتوقعة في خطة العمل السنوية وخطة العمل المتعددة السنوات (انظر الاقتراح رقم 7)، من أجل إعطاء المزيد من العناصر والمعلومات إلى الأمين العام للبت في المستقبل في مدى كفاية الموارد المتاحة لوحدة المراجعة الداخلية. | ستعطى وحدة المراجعة الداخلية تعليمات لمواصلة رصد الوقت الذي تستخدمه ورفع تقارير بشكل منتظم عن التقدم المحرز إزاء خطة العمل السنوية. | فبراير 2015: جار - رغم الشواغل المتعلقة بميزانية الاتحاد للفترة 2017‑2016، استحدثت في بداية عام 2015 وظيفة مراجع داخلي مبتدئ في الفئة P2 (لمدة محددة) لاستكمال الموارد (وأيضاً للاستجابة لتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة).  **التحديثات حتى 31 مارس 2016:**  تعتبر إدارة الوقت جزءاً أساسياً من خطة المراجعة، التي تتضمن العناصر اللازمة. وجرى توظيف مراجع داخلي مبتدئ جديد من الفئة P2 لتعزيز الموارد المتاحة لوحدة المراجعة الداخلي. | مغلق |
| **الاقتراح 1/2012** | إتاحة التقارير المالية بشأن المكاتب الميدانية  يجدر بالذكر أن إدارة الاتحاد توفق وتراقب بصفة دورية جميع الحسابات المصرفية المستخدمة في المكاتب الميدانية. إلا أن قيد جميع التحركات في نظام المحاسبة في الاتحاد (برنامج SAP) يجرى بصفة دورية على مستوى المقر نظراً لأن الموظفين الميدانيين لا يدرجون المبالغ مباشرة في الحسابات. والإدارة على وعي بهذه المسألة، ولذلك نقترح مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ عملية مناسبة للتقارير المالية على مستوى المكاتب الميدانية. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأخطركم بأن جزءاً كبيراً من المشكلات التي حددت فيما يتعلق بالتقارير المالية سيحل من حيث المبدأ عن طريق تدريب موظفي المكاتب الميدانية ذوي الصلة. | بما أن المحاسبة بقيت مركزية في المقر الرئيسي، تم التركيز على توحيد التقارير المالية للمكاتب الميدانية. واستكمل هذا العمل في يناير 2015. | مغلق |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_